مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية

اسم المقال: الشركة الإمبراطورية البريطانية لشرق أفريقيا 1888 - 1894
اسم الكاتب: محمد مثكال الحجي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/10482
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 05:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية
المجلد 149 (4): 52-87

Damascus university journal of Historical Studies
V 149 (4):52-87

الشركة الإمبراطورية البريطانية لشرق أفريقيا 1888-1894

محمد مثكال الحجي

مدرس في قسم التاريخ، تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة دمشق،
muhamad2.alhaji@damascusuniversity.edu.sy

الملخص:

تبحث هذه الدراسة بالظروف التي نشأت في ظلها شركة شرق أفريقيا الإمبراطورية البريطانية، وحصولها على امتياز إدارة واستثمار الساحل الخاضع لسلطنة زنجبار على البر الرئيسي لشرق أفريقيا الممتد بين نهر أومبي وكيبيني، وتسلّط الضوء على دور الشركة في عملية بناء السيطرة الاستعمارية البريطانية في شرق أفريقيا، وإسهاماتها في مختلف المجالات التي سهلت وساهمت فيما بعد في نشأة مستعمرة شرق أفريقيا البريطانية. وتعتمد الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر التي ضمت كتابات بعض الإداريين الذين خدموا في الشركة، والرحالة والمبشرين المعاصرين لها، وكانوا شهود عيان على سياستها، وكيفية إدارتها لذلك الجزء من شرق أفريقيا بين عامي 1888-1894.

تاريخ الايداع: **2024/12/3**
تاريخ النشر: **2025/3/13**

حقوق النشر: جامعة دمشق –سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

الكلمات المفتاحية: القرن التاسع عشر، شرق أفريقيا، التنافس الاستعماري، الشركات الأوروبية.

The Imperial British East Africa Company1888-1894

Mohammad Mithkal Alhaji

Lecturer in the Department of History, History of Sub-Saharan Africa, Faculty of Arts and Human Sciences, University of Damascus.

muhamad2.alhaji@damascusuniversity.edu.sy

Received: **3/12/2024**
Accepted: **13/3/2025**

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a **CC BY- NC-SA**

Abstract:

This study examines the circumstances under which the Imperial British East Africa Company was established, and its concession to manage and invest the coast of the Zanzibar Sultanate on the East African mainland between the Umbi River and Kibini. It sheds light on the company's role in the process of building British colonial control in East Africa, and its contributions in various fields that facilitated and later contributed to the emergence of the British East Africa Colony. The study relies on a variety of sources that include the writings of some administrators who served in the company, and contemporary travelers and missionaries who were eyewitnesses to its policy and how it administered that part of East Africa between 1888-1894

.

Keywords: 19th century, East Africa, Colonial rivalry, European companies.

المقدمة:

تعود فكرة تأسيس الشركات التجارية من قبل دول أوروبا الاستعمارية؛ لإدارة المناطق المستعمرة واستثمار منتجاتها إلى بدايات الاستعمار الأوروبي للقارة الأفريقية في القرن السادس عشر، عندما عهدت الحكومة البرتغالية بتلك الحقوق إلى شركات كانت تحصل على تصاريح العمل في المستعمرات البرتغالية، نظير تقديمها مبالغ سنوية معينة للدولة مثل شركة شرق أفريقيا التجارية، ثم أعقب ذلك ظهور الشركات الهولندية والإنجليزية في القرن السابع عشر؛ التي كانت ذات نطاق أوسع وأكثر تطوراً من سابقتها البرتغالية، وامتدت مصالحها التجارية في قارات أفريقيا وآسيا والأمريكيتين، وعمل معظمها في عمليات نقل العبيد من القارة الأفريقية إلى العالم الجديد. وأولى نماذج هذه الشركات الرائدة في هذا المجال شركتا الهند الهولندية الشرقية والغربية، ثم شركة الهند الشرقية الإنجليزية التي سار الإنجليز في إنشائها على خطى الهولنديين، واحتكرت التجارة في البلاد الواقعة شرق رأس الرجاء الصالح، وشركة غرب أفريقيا التي عملت على طول الساحل الغربي للقارة الأفريقية.

وعادت هذه النماذج من الشركات للظهور في أفريقيا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، خلال مرحلة التنافس الاستعماري الأوروبي على القارة الأفريقية، والتسابق بين دول أوروبا على احتلال أكبر رقعة ممكنة منها، إذ برزت الشركات التجارية خلال تلك المرحلة؛ كأدوات مهمة للقوى الأوروبية في عملية بناء السيطرة الاستعمارية، ومثلت مزيجاً من الشركات التجارية والدول، فبينما تسلمت شؤون الحكم والإدارة في مناطق امتيازها، كانت كيانات تجارية قائمة بذاتها، واعتمدت عليها الدول الأوروبية كوسيلة لضمان نفوذها وضمان احتلالها الفعلي لمستعمراتها عملاً بمقررات مؤتمر برلين لعام 1884-85؛ الذي أرسى قواعد الاحتلال الأوروبي للقارة الأفريقية. ومن أبرز الشركات التي ظهرت في هذه المرحلة داخل نطاق الإمبراطورية البريطانية: شركة النيجر الملكية في العام 1886، وشركة شرق أفريقيا الإمبراطورية البريطانية في العام 1888، وشركة جنوب أفريقيا البريطانية في العام 1889، وأدت جميعها أدواراً اقتصادية وسياسية في مواقعها الجغرافية، واستفادت جميعها من النماذج السابقة للشركات الخاصة التي قادت الاحتلال الاستعماري. وكان عنصر التشابه والاختلاف بين نماذج الشركات السابقة والجديدة قائم

على الاستغلال فبينما تركز نشاط الأولى على استغلال سكان القارة الإفريقية بالدرجة الأولى، وعلى موارد القارة بشكل ثانوي، سعت الأخيرة لاستغلال موارد القارة بالدرجة الأولى واستثمار خيراتها لصالحاها.

وتدور إشكالية هذه الدراسة حول الدور الذي شغله رأس المال الخاص، الممثل برجال المال والأعمال البريطانيين في عملية السيطرة الاستعمارية البريطانية في شرق أفريقيا، وتهدف إلى دراسة الظروف التي نشأت في ظلها شركة شرق أفريقيا الإمبراطورية البريطانية، والوسائل التي اتبعتها في تنفيذ سياساتها، والإسهامات التي قدمتها لإحلال السيطرة والنفوذ البريطاني في شرق أفريقيا خلال سنوات سيطرتها بين العامين 1888–1894.

أولاً– لمحة تاريخية عن شرق أفريقيا قبل عام 1888:

خضعت جزيرة زنجبار والساحل الأفريقي المواجه لها منذ مطلع القرن الثامن عشر لسيطرة العمانيين بعد تحريرها من سيطرة البرتغاليين[1]، وكان أبرز حكامهم سعيد بن سلطان (1806–1856) الذي اتخذ من جزيرة زنجبار عاصمة له، واستقر فيها بشكل نهائي في العام 1840،[2] وعد هذا التاريخ بداية تأسيس سلطنة زنجبار العربية– الأفريقية التي امتدت على طول الساحل من مقديشو شمالاً إلى موزمبيق جنوباً، وهي مسافة تقدر بنحو من 1600 كم، كما امتد نفوذها أيضاً داخل شرق أفريقيا ووسطها حتى حدود الكونغو وأوغندا[3]. وانقسمت دولته بوفاته في العام 1856 بين أبنائه، فخلفه على حكم زنجبار ابنيه ماجد (1856–1870)، ثم برغش (1870–1888)[4] الذي شهد عهده ازدياد حدة التنافس الأوروبي على احتلال مناطق وأقاليم القارة الأفريقية ككل وشرق أفريقيا بشكل خاص؛ وكان وراء ذلك أسباب وتطورات عدة شهدها النصف الثاني من القرن التاسع عشر سواء على الساحة

[1] العيدروس، محمد. (د.ت). *السلطان سعيد والعلاقات العربية–الأفريقية*. ط:1. دار المتنبي. ص13. ويدنر، دونالد. (د.ت). *تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء*. ص148.

[2] الطائي، عبد الله. (2008). *تاريخ عمان السياسي*. ط:1. مكتبة الربيعان. ص143.

[3] كامل، عبد العزيز. (1961). *قضية كينيا*. دار القلم. القاهرة. ص22. يحيى، جلال. (1999). *تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر*. المكتب الجامعي الحديث. ص208.

[4] حكم برغش بن سعيد زنجبار بين عامي (1870– 1888) كان مصلحاً حاول القضاء على الفساد وتحسين اقتصاد زنجبار، فأعاد بناء اقتصاد القرنفل بعد أن دمره إعصار العام 1872، وأنشأ أسطولاً من البواخر التي عززت تجارة البلاد وإيراداتها، وقام ببناء العديد من القصور، وأدخل التحسينات العامة إلى مدينة زنجبار. ومع ذلك سرعان ما وقعت البلاد في عهده تحت ظل الطموحات الاستعمارية الأوروبية، فقسمت مملكته في العام 1886 بين ألمانيا وبريطانيا باستثناء جزيرتي زنجبار وبمبا التي سرعان ما خضعتا للحماية البريطانية في العام 1890. Middleton, J. (2002). *Africa an encyclopedia for student.* Charles Scribner's Sons. v1, p77.

الأوروبية أو الأفريقية كانت سبباً في ازدياد حدة هذا التنافس. وفيما يخص شرق أفريقيا كان افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية في العام 1869 أحد الأسباب الرئيسية لازدياد الاهتمام الأوروبي بهذه المنطقة بعد إهمالها لفترة طويلة لصالح غرب أفريقيا، وكان افتتاحها بداية لحقبة جديدة من العلاقة بين أوروبا وشرق أفريقيا[5]. وبرزت خلال ذلك أهمية هذه المنطقة لبريطانيا كونها محطة مهمة على طريق مستعمرتها في الهند[6]، فضلاً عن اهتمامها بالمنطقة في سياق سياستها الرامية إلى محاربة تجارة الرقيق؛ التي سعت من خلالها إلى فرض سيطرتها على المحيط الهندي، ففرضت على سلطان زنجبار معاهدة العام 1873 بدعوى منع تجارة الرقيق في سلطنته، وحصلت على حق مرابطة الأسطول البريطاني في مياه زنجبار وتفتيش السفن التي تبحر فيها؛ بحثاً عن الرقيق لتحرير أفراده ومحاكمة قباطنة السفن التي تحمله[7]، وحققت بريطانيا نتيجة ذلك هيمنة كبيرة على شؤون زنجبار في سبعينيات القرن التاسع عشر، وأصبح القنصل العام البريطاني ذا مركز ممتاز في زنجبار، ومارس سلطة كبيرة على السلطان برغش[8]، وخضعت قوات زنجبار لقيادة ضابط بريطاني، وأصبح بوسع بريطانيا أن تحصل على ما تريده في شرق أفريقيا دون الحاجة إلى ضمها رسمياً؛ بحكم تمتعها بالقوة البحرية والمكانة الاقتصادية المهيمنة. ورغم ذلك عارضت الحكومة البريطانية الآراء التي طالبت بالتوسع الاستعماري في شرق أفريقيا (الصادرة عن المبشرين وأصحاب المصالح التجارية)؛ لكونه مكلف وغير مربح في نظر الكثير من الزعماء السياسيين في بريطانيا آنذاك[9]، وبسبب التكاليف والمخاطر المترتبة على عملية ضم تلك البقاع، بينما يستطيعون الحصول على نفس المنافع بطريقة غير مباشرة[10].

ومع ذلك، لم تستمر الظروف التي ساد فيها التفوق البريطاني في زنجبار وشرق أفريقيا، إذ سرعان ما لفتت الحملة المصرية إلى الساحل الصومالي المطل على المحيط الهندي في العام 1875 أنظار البريطانيين للمزايا الاقتصادية والاستراتيجية لتلك

[5] Sundkler, B., Steed, C. (2004). *a history of the church in Africa*, Cambridge University Press, p521.

[6] رياض، زاهر. (1965). *استعمار إفريقية*. الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة. ص 205.

[7] الشيخ، رأفت. (1982). *أفريقيا في التاريخ المعاصر*. دار الثقافة للطباعة والنشر. القاهرة. ص45.

[8] رياض، *استعمار إفريقية*. ص 205. Mackenzie, J. (2005). *The Partition of Africa 1880–1900*. Taylor & Francis e-Library. p27.

[9] Maxon, R. (2009). *East Africa An Introductory History*.3ed. West Virginia University Press, p129-130. Mackenzie, *The Partition of Africa 1880–1900*, p27.

[10] بواهن، ألبير، وآخرون. (1990). *تاريخ أفريقيا العام، أفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية 1880–1935*. اليونسكو. باريس. م7. ص47.

المنطقة، والأخطار التي قد تتعرض لها آمالهم في السيطرة عليها؛ تلك الحملة التي أراد من خلالها الخديوي إسماعيل تعزيز قبضته على أعالي النيل، وإيجاد مخرج لتجارة مديرية خط الاستواء على المحيط الهندي من خلال تأمين موقع على ساحل شرق أفريقيا، إلّا أن احتجاج بريطانيا بتهديد الحملة لنفوذ سلطان زنجبار أدى إلى انسحاب المصريين[11]. كما انعقد في العام 1876 مؤتمر بروكسل الدولي الذي دعا إليه ليوبولد الثاني[12] ملك بلجيكا؛ بهدف إدخال الحضارة إلى القارة الأفريقية واكتشاف مجاهلها، بيد أن هذا المؤتمر كان بمثابة الشرارة التي ألهبت الحركة الاستعمارية في أفريقيا، وحاول ملك البلجيك القيام بدور المنافس لبريطانيا، وتصور فكرة تأسيس محمية بلجيكية على شرق إفريقيا ثم نقلت فيما بعد إلى حوض الكونغو[13].

وبعد احتلال بريطانيا لمصر في العام 1882، وتولي المحافظين زمام السلطة في بريطانيا في العام (1885) حدث تغير جذري في العلاقات السياسية مع أفريقيا؛ وكان هذا التغير في السياسة البريطانية نتيجة لتغير الرجال القابضين على زمام السلطة في لندن ففي حين احتضن الأحرار نظريتي حرية التجارة والاستغناء عن السعي لبناء إمبراطورية، لم يقنع المحافظون برئاسة سالزبوري[14] بسياسة العزلة، وأخذت السياسة البريطانية تتجه نحو بناء إمبراطورية إفريقية[15]. وكان من دوافع التغير في السياسة البريطانية بالنسبة لشرق أفريقيا أيضاً دخول ألمانيا الميدان الاستعماري ووضع أقدامها في المنطقة، الأمر الذي زاد من حدة التنافس لاقتسام شرق أفريقيا بينهما؛ إذ استغلت الحكومة الألمانية جهود أحد أكثر رجالها تأييداً للتوسع الاستعماري وهو كارل

---

[11] يحيى، جلال. (1959). *التنافس الدولي في شرق إفريقية*. ط:1. دار المعرفة. القاهرة. ص 120. رياض، *استعمار إفريقية*. ص 205.

[12] ليوبولد الثاني (1835–1909): ملك بلجيكا بين عامي 1865–1909، توسعت في عهده الأنشطة الاستعمارية البلجيكية، إذ أسس في العام 1876 جمعية لاستكشاف واستغلال الكونغو التي انتهت بإنشاء مستعمرة الكونغو تحت سيطرته الشخصية في العام 1885، وتسببت الأعمال القسرية واللاإنسانية التي اتبعها في مستعمرته إلى انتقال إدارة الكونغو للحكومة البلجيكية، وكانت وفاته في العام 1909. Jones, B. (2013). *Dictionary of World Biography*. ANU E Press. Canberra . p498.

[13] بواهن، *تاريخ أفريقيا العام*. م7. ص48. قاسم، جمال. (2000). *دولة البوسعيد في عُمان وشرق إفريقيا*. مركز زايد للتراث والتاريخ. العين. ص 291. Johnston, H. (1910). *A history and description of the British empire in Africa*. National Society's Depository. London. p378.

[14] سالزبوري (1830–1903): رجل دولة وسياسي بريطاني من حزب المحافظين، اكتسب شهرة كصحفي وناقد لاذع، وشغل في حياته السياسية مناصب مختلفة منها عضوية مجلس العموم عام 1853، ووزير الدولة للهند في العام 1866، و 1874، ومنصب وزير الخارجية لعام 1878، تلاها رئاسة الوزراء لثلاث فترات الأولى: 1885، والثانية: 1886، والثالثة: 1902، كان زعيماً قوياً وفاعلاً في الشؤون الخارجية إذ شغل منصب وزير الخارجية لمدة 11 عاماً من أصل 14 عام قضاها في رئاسة الوزراء حيث كانت السياسة الخارجية مجال اهتمامه الرئيسي، ووسع مجال النفوذ البريطاني في أفريقيا وتجنب المواجهة الجادة مع القوى الأخرى، ووقع مع ألمانيا اتفاقيتين في العام 1886 و1890 لتقسيم مناطق النفوذ في شرق أفريقيا، وبسط السيطرة البريطانية على السودان في العام 1898، وقاد بريطانيا إلى النصر في حرب مريرة مع البوير في جنوب أفريقيا عام 1900، وكانت وفاته في العام 1903. Hodge, C. (2008). *Encyclopedia of the Age of Imperialism* 1800–1914. Greenwood Press. London. p628-630.

[15] رياض، *استعمار إفريقية*. ص195.

بيترز[16] الذي أسس جمعية الاستعمار الألماني في العام 1884، وقام بصحبة عدد من رفاقه في الجمعية برحلة في البر الرئيسي لشرق أفريقيا في تشرين الثاني 1884، ووقع معاهدات مع الزعماء والمشايخ المحليين تعطي لجمعيته السيادة على مساحة كبيرة من البلاد بين ساحل زنجبار وبحيرة تنجانيقا. وبعد توقيع الدول الأوروبية على القانون العام لمؤتمر برلين في 26 شباط 1885[17]، منح إمبراطور ألمانيا ميثاق الحماية لجمعية الاستعمار الألماني للممتلكات المعنية، التي عُرفت باسم شرق إفريقيا الألمانية. وفي نفس الوقت تقريباً أعلن الألمان حمايتهم على سلطنة ويتو الواقعة على الساحل الشمالي لكينيا[18]. ولم يكن سلطان زنجبار في وضع يسمح له بمقاومة الألمان، كما لم يكن بوسع حكومة جلادستون[19] معاداة ألمانيا بسبب المشاكل التي واجهتها في غرب أفريقيا ومصر والسودان وأفغانستان، فاضطرت للجوء إلى الدبلوماسية؛ بهدف إنقاذ نفوذها في شرق أفريقيا، فأجرت مفاوضات مع ألمانيا في عامي 1885 و1886، وتم إنشاء لجنة دولية لتحديد الحدود الدقيقة لممتلكات سلطان زنجبار، وتوجت باتفاقية التقسيم الأنجلو ألمانية لعام 1886؛ التي حددت ممتلكات السلطان بجزر زنجبار وبمبا ولامو ومافيا، والبر الرئيسي الساحلي من خليج تونغي إلى كيبيني بعمق داخلي يصل إلى عشرة أميال، كما تم الاعتراف بسيادة السلطان على موانى قسمايو وبراوه ومركا ومقديشو مع عشرة أميال حول كل منها، وعلى ورشيخ مع خمسة أميال حولها. في حين قسم البر الرئيسي إلى منطقتي نفوذ بريطانية في الشمال، وألمانية في الجنوب، يفصل بينهم خط يبدأ على الساحل عند مصب نهر أومبي حتى الشاطئ الشرقي لبحيرة فيكتوريا، مع

[16] كارل بيترز (1856–1918) مستكشف ومغامر ألماني، كان وراء استعمار شرق أفريقيا الألمانية وشارك في بعثات استكشاف المناطق الداخلية وتوسيع الحماية الألمانية إلى الداخل، عمل بين عامي 1891–1897 كمفوض سام في كليمنجارو قبل إعفائه من منصبه وسط مزاعم بإساءة استخدام السلطة وإساءة معاملة الأفارقة، وأمضى سنوات 1899– 1901 في استكشاف حوض نهر الزامبيزي بحثاً عن إمكانيات تجارية. تمت مكافئته ورد اعتباره من قبل الحكومة الألمانية عام 1905، وقضى بقية حياته في كتابة مذكراته والعديد من الكتب عن السياسة الدولية حتى وفاته في العام 1918.
Hodge. *Encyclopedia of the Age of Imperialism* 1800–1914. P555.

[17] playne, S., Gale, F. (1908-9). *East Africa*. Foreign and colonial compiling and publishing. p28. *Gjersø*, J. (2015). The Scramble for East Africa British Motives Reconsidered 1884-95, *The Journal of Imperial and Commonwealth History*. v43. n5. P832-833.

[18] Nelson, H. (1984). *Kenya a country study*. Foreign Area Studies American University. p13. playne, Gale. *east Africa.* p28.

[19] وليام جلادستون (1809– 1898): رجل دولة وسياسي بريطاني وزعيم الحزب الليبرالي في ذروة قوته في أواخر القرن 19، شغل مناصب عديدة في حياته المهنية التي استمرت لأكثر من 60 عاماً، إذ دخل مجلس الوزراء لأول مرة عام 1843 كرئيس لمجلس التجارة، ثم وزير للحرب والمستعمرات في العام 1846، وتولى منصب وزير الخزانة لأربع مرات، كما تولى رئاسة الوزراء لأربع مرات الأولى:1868، والثانية:1880، والثالثة: 1886، والرابعة: 1892. عارض غلادستون التوسع الاستعماري ورأى في الإمبراطورية الكبيرة مصدر لاشتباكات غير ضرورية ومعقدة، وليس مصدراً للقوة، وكان ممن استخدموا مصطلح الإمبريالية لوصف توسع الإمبراطورية العدواني، ورغم ذلك شهدت فترة ولايته التدخل البريطاني في مصر واحتلالها عام 1882، وكانت وفاته في العام 1898.
Hodge. *Encyclopedia of the Age of Imperialism* 1800–1914. P272-275.

الاعتراف بتبعية الخط الساحلي الواقع شمال كيبيني حتى أقصى شمال خليج ماندا إلى محمية ويتو الألمانية[20]. وبذلك استطاعت ألمانيا أن تنهي الهيمنة البريطانية على شرق أفريقيا، وتنتزع محمية لها في ممتلكات سلطنة زنجبار التي كانت ضمن دائرة الهيمنة البريطانية غير المباشرة لما يقارب النصف قرن، وأحاطت بمنطقة النفوذ البريطانية فيها من الشمال والجنوب.

ثانياً- ظروف نشأة شركة شرق أفريقيا الإمبراطورية البريطانية:

تعود فكرة تأسيس شركة شرق أفريقيا البريطانية إلى سبعينيات القرن 19 في المرحلة التي ترسخت فيها الهيمنة البريطانية على سلطنة زنجبار، وغدت فيها محطة اتصالات حيوية على الطريق إلى المستعمرات الأخرى، وارتبطت بموانى الهند وأوروبا من خلال إنشاء خط منتظم من البواخر البريدية بتنفيذ من السير ويليام ماكينون[21]، رئيس مجلس إدارة شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية (British India Steamship Company)[22]، الذي حاول في العام 1877 برفقة مجموعة من رجال المال والأعمال البريطانيين، إنشاء شركة تحصل من سلطان زنجبار على امتياز لاحتلال الأراضي الواقعة في شرق أفريقيا بين الساحل وبحيرة فكتوريا لمدة 70 عاماً، (وقيل أنه تم عرض الامتياز عليه من قبل السلطان برغش)، ولقي المشروع قبولاً من سلطان زنجبار، والقنصل البريطاني جون كيرك[23]، ولكن مع ذلك انتهى هذا المشروع -الذي كان من شأنه أن يضع شرق أفريقيا بأكملها تحت الحماية البريطانية- بالفشل لعدم حصول السير ماكينون على دعم وزارة الخارجية البريطانية لمشروعه[24]؛ بسبب انصراف انتباه الحكومة البريطانية إلى شؤون الشرق الأدنى وأوروبا، ولأن مثل هذه المشاريع لم تكن تحظى بالاستحسان في الدوائر الحكومية البريطانية آنذاك لأنها كانت تهيمن على سلطنة زنجبار بشكل غير مباشر، وتحصل على كل ما تريده دون كلفة أو عناء، ولأن

---

[20] Maxon, *East Africa an Introductory History*, p133-134. McDermott, P. (1895). *British east Africa or IBEA*, Chapman and Hall. London. P7-8..208-207 يحيى، *التنافس الدولي في شرق إفريقية*. ص

[21] ويليام ماكينون (1823-1893): رجل أعمال اسكتلندي، أسس في العام 1856 شركة للملاحة عرفت باسم شركة الملاحة البخارية البريطانية الهندية التي أصبحت واحدة من الشركات التجارية الرائدة في منطقة المحيط الهندي، وأنشأ في العام 1873 خدمة بريد بين عدن وزنجبار، ومن ثم أسس شركة شرق أفريقيا البريطانية في العام 1887، والبعثة الصناعية الاسكتلندية في شرق أفريقيا عام 1891، وعمل مديراً لبنك مدينة غلاسكو. كانت وفاته في العام 1893. Maxon, R., Ofcansky, T. (2000). *Historical Dictionary of Kenya*. The scarecrow press. London. p162.

[22] McDermott, *British east Africa*. P3.

[23] يحيى، *التنافس الدولي في شرق إفريقية*. ص 126-129. هول، ريتشارد. (1999). *امبراطوريات الرياح الموسمية*. ط:1. مركز الإمارات للدراسات والبحوث. ص635.

[24] McDermott, *British east Africa*. P3.

الاحتلال الفعلي كان في نظر ساستها آنذاك أمر مكلف وغير ضروري. وسرعان ما ثبت خطأ السياسة البريطانية في عدم الاستفادة من امتياز ماكينون عندما دخل الألمان إلى الميدان الاستعماري في شرق أفريقيا بدءاً من العام 1884، واضطرار بريطانيا إلى اقتسام مناطق النفوذ في شرق أفريقيا معها بموجب المعاهدة الأنجلو–ألمانية في تشرين الأول عام 1886؛ التي قسمت البر الرئيسي لشرق أفريقيا إلى منطقتي نفوذ: شمالية بريطانية، وجنوبية ألمانية.

وفي ظل تردد الحكومات البريطانية في إنفاق الأموال للاستحواذ على ممتلكات استعمارية جديدة في أفريقيا، وعدم رغبتها في ترك المجال بالكامل للقوى الأوروبية الأخرى شجعت الشركات الخاصة على تولي مهمة الاستحواذ على الأراضي وبدء النفوذ والإدارة الأوروبية فيها، وبناء على ذلك أعاد ويليام ماكينون إحياء مشروعه الذي سبق أن رفضته وزارة الخارجية قبل عشر سنوات، فقام بإنشاء جمعية شرق إفريقيا البريطانية[25]، التي حصلت من السلطان برغش في 25 أيار 1887 على امتياز من 12 مادة فوض بموجبه الجمعية بإدارة أملاك السلطان الواقعة على طول الساحل بين وانغا وكيبيني لمدة خمسين عاماً، مع حق فرض الضرائب، وجمع الجمارك، والتصرف في الأراضي، وإبرام المعاهدات مع الزعماء المحليين، وإقرار القوانين، وإنشاء المحاكم وتعيين القضاة بشرط موافقة السلطان، وتنظيم التجارة والملاحة، ومد خطوط الترام والسكك الحديدية والتلغراف، والتنقيب عن المعادن، وتأسيس البنوك وإصدار الأوراق النقدية، مع جميع الحقوق في المياه الإقليمية ضمن حدود الامتياز. ووافقت الجمعية في مقابل هذا الامتياز على أن تدفع للسلطان كامل مبلغ الرسوم الجمركية من تجارة الاستيراد والتصدير لذلك الجزء من ممتلكاته، وتخصص له حصة مؤسس واحد مع ما تخوله هذه النسبة من صافي الأرباح، وتدفع له 50% من صافي الإيرادات الإضافية التي ستأتي من الرسوم الجمركية للموانئ المشمولة بهذا الامتياز[26]. وفي 18 نيسان 1888 وقع مؤسسو الجمعية على ميثاق تأسيس الشركة التي ستدير مناطق الامتياز برأس مال اسمي قدره 1,000,000 جنيه إسترليني، واكتتبوا بمبلغ 250 ألف جنيه إسترليني كإصدار أول

[25]Hinsley. F. (1962). *The new Cambridge modern history*. Cambridge University Press. London. v11. p612. Maxon, *East Africa an Introductory History*, p134. Munro, J. (2003). *Maritime enterprise and empire sir William Mackinnon and his business network 1823-1893*. The Boydell Press. p408.

[26] McDermott, *British east Africa*. P457-461.

لرأس المال. وعين وليام ماكينون رئيساً للشركة، ولورد توماس براسي نائباً له، وضم مجلس الإدارة كل من السير دونالد ستيوارت، السير توماس بوكستون، السير جون كيرك، السير أرنولد كيمبال، السير لويس بيلي، السير فرانسيس دي وينتون، وليام بورديت كوتس، ألكسندر بروس، روبرت هاردينغ، جورج ماكينزي، روبرت راير. وكانت أهداف الشركة المعلنة: تولي إدارة الأراضي المشمولة بالامتياز، والحصول على الأراضي من الزعماء المحليين عن طريق المعاهدات أو الشراء أو غير ذلك، وإنشاء الإدارة المدنية والقضائية في المناطق الخاضعة لحكم الشركة، وفرض الضرائب والجمارك، وبناء الطرق والأشغال العامة، والقيام بالعمليات التجارية، وممارسة جميع الحقوق المتعلقة بالسيادة بشكل عام[27]. أما عن أهدافها غير المعلنة فكانت حماية مناطق النفوذ البريطانية في شرقي أفريقيا من التعديات الألمانية، وتوسيع مصالح شركة الهند البريطانية في غرب المحيط الهندي، وربط إقليم الاستوائية المصري بمنطقة نفوذ الشركة في ميناء ممباسة وما حوله؛ للسيطرة على تجارة العاج فيه، وتحويل تجارة الاستوائية بشكل عام إلى ممباسة، مما قد يعطي دفعة كبيرة لإيرادات الشركة من أكثر أنواع التجارة الأفريقية ربحية على الإطلاق[28]. وهو نفس المشروع الذي حاول خديوي مصر القيام به من خلال الحملة التي أرسلها في سبعينيات القرن التاسع عشر إلى المحيط الهندي للسيطرة على موقع ما على الساحل الأفريقي لتحويل تجارة الاستوائية إليه.

وحصلت الشركة على الميثاق الملكي من الملكة فكتوريا في 3 أيلول 1888، وكان بمثابة تعهد بالتعاون والدعم الحكومي للشركة التي أصر السير ماكينون على ضرورتها. وعرفت الشركة بعد ذلك باسم شركة شرق إفريقيا الإمبراطورية البريطانية **(IBEA)**. وتم تأكيد هذا الامتياز بعد وفاة السلطان برغش من قبل خليفته السلطان خليفة بن سعيد (1852–1890) في 9 تشرين الأول 1888، أعطى بموجبه الشركة المزيد من التسهيلات[29]. وبذلك استطاع ماكينون أن يؤسس شركته وفق الشروط التي أرادها وبالذات مسألة الدعم الحكومي، وباشرت الشركة على الفور ممارسة نشاطاتها في مناطق امتيازها.

[27] McDermott, *British east Africa*. P470-474.
[28] Munro, *Maritime enterprise and empire sir William Mackinnon and his business network 1823-1893*. p420.
[29] McDermott, *British east Africa*. P 13, 462.

ثالثاً- أبرز أعمال الشركة ونشاطاتها:

اتخذت شركة شرق أفريقيا البريطانية من مدينة ممباسة مقراً لها، وتم تعيين السيد جورج ماكينزي كأول مدير إداري للشركة في أفريقيا، وكان قد وصل إلى زنجبار مع كادر إداري صغير في تشرين الأول 1888، ليجد السلطان برغش قد توفي، فكانت أولى أعماله الحصول على توقيع الامتياز من السلطان الجديد، وتسلم سلطاته على المنطقة الساحلية، ولكن وصوله إلى زنجبار ترافق مع اندلاع ثورة واسعة النطاق ضد الحكم الألماني في شرق أفريقيا، فأثيرت المخاوف من امتدادها شمالاً إلى مجال النفوذ البريطاني[30]، الأمر الذي عزز أهمية نقل سلطة السلطان إلى الشركة دون إثارة المجتمع المحلي، فسمح السيد ماكنزي في سبيل ذلك بالاحتفاظ بعلم السلطان مع استمرار الوالي العربي، ومسؤولي السلطان وقضاته المحليين في مناصبهم، مما جعل الأمر يبدو وكأنه لم يحدث أي تغيير، وتبددت شكوك السكان المحليين وضمن انتقالاً سلساً إلى حكم الشركة[31]. وبدأت إثر ذلك الخطوات الحثيثة لفتح البلاد وتنميتها، وتنوعت الأعمال التي قامت بها الشركة في منطقة امتيازها في شرق أفريقيا بين فتح الطرق وإنشاء المحطات، وإرسال البعثات لاستكشاف الداخل، وللتواصل مع السكان الأصليين، وتوقيع المعاهدات مع الزعماء المحليين ومكافحة تجارة الرقيق، ومسح السكك الحديدية، والتأكد من قدرة البلاد على التنمية الاقتصادية، وصرفت جهدها الأكبر والجزء الأكبر من رأس مالها في منافسة الألمان سواء على الساحل أو في الداخل، وسنأتي على تفصيل أعمالها بالترتيب وفق الآتي:

1-إرسال البعثات وعقد المعاهدات وإقامة المحطات والمراكز الإدارية في الداخل الأفريقي:

كانت مسألة عقد الاتفاقيات والمعاهدات مع الرؤساء والزعماء المحليين أولى الخطوات التي باشرت الشركة بالقيام بها في مناطق امتيازها في شرق أفريقيا، وقد سبقت هذه المسألة قيام جمعية ثم شركة شرق أفريقيا البريطانية، ففي أيلول العام 1884- قبل شهرين أو أكثر من نزول بيترز ورفاقه في أفريقيا- نجح عالم النبات البريطاني هنري جونستون الذي أوفدته الجمعية الجغرافية

[30] Woulfin, D. (2011). *Slaves, Trains, and Missionaries: British Moral Imperialism and the Development of Precolonial East Africa, 1873-1901*. Doctorate of Philosophy. History**.** Stony Brook University. p112-113. Munro, *Maritime enterprise and empire sir William Mackinnon and his business network 1823-1893*. p423-424. playne, Gale. *east Africa (British)*. p31.

[31] Gregory, J. (1901). *The foundation of British east Africa*, Horace Marshall& Son temple house. London. 130.

البريطانية لدراسة منطقة كليمنجارو، في إبرام اتفاقيات مع عدد من رؤساء القبائل في المستوطنات الواقعة شمال الجبل مباشرة، وحصل على تنازلات تمنحه حكم هذه الأراضي وتصريف شؤونها. وكانت هذه الاتفاقيات هي أساس منطقة النفوذ البريطانية في شرق أفريقيا، وقيام جمعية شرق أفريقيا البريطانية[32]. وبعد حصول الجمعية على امتيازها من سلطان زنجبار، أبرم وكلائها خلال العام 1887، إحدى وعشرون معاهدة مع قبائل الداخل مثل الجالا، ووادیجو، وكامبا[33]، والكيكويو[34]، وغيرها مما منح الجمعية حقوقاً سيادية على منطقة تمتد لمسافة 200 ميل من الساحل باتجاه الداخل[35]. وأبرز نماذج هذه المعاهدات تلك التي وقعتها الشركة مع الشيخ مبارك بن راشد المزروعي زعيم أسرة المزارعة صاحبة النفوذ في ممباسة والمناطق المحيطة بها في 3 تشرين الثاني 1888، وجاء في نصها: ""ليعلم كل من يعنيه، أن الشيخ مبارك بن راشد بن سالم بن حمد المزروعي الكهلاني، قد سلم نفسه ومملكته وبلدانه وشعبه ورعاياه، تحت حماية وسلطة الشركة البريطانية في افريقية الشرقية، وقد تخلى عن كل حق وسلطان وملك حكومي، عما يخص مملكته وبلدانه وشعبه ورعاياه لهذه الشركة المذكورة. وإن هذه الشركة وهبت له ولحكومته ومملكته وبلدانه وشعبه ورعاياه حمايتها وفوائد سلطة حكمها، وعلى ذا فقد أجازت له الشركة، استعمال علمها كإشارة حمايتهم **له**"[36]. ومن الجدير بالملاحظة أن نسبة كبيرة من الزعماء المحليين كانوا جاهلين تماماً بمضمون الاتفاقيات أو تم إغرائهم ببعض الهدايا والسلع أو عقد الصداقة معهم لتوقيعها، وتمت كتابة هذه المعاهدات بالمجمل باللغات الأوروبية التي لا يعرفونها، فضلاً عن جهلهم بنوايا الأوروبيون من وراء هذه الاتفاقيات التي كانت غير شرعية وغير قانونية وقد شكك الأوروبيون أنفسهم بصحتها.

---

[32] درويش، فوزي. (1990). *التقسيم الأوروبي لأفريقيا*. دار الفكر العربي. القاهرة. ص222. يحيى، *تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر*. ص396.

[33] كامبا: خامس أكبر مجموعة عرقية في كينيا، يتحدثون لغة البانتو، يستوطنون أعالي نهر تانا، ويعملون بالزراعة، كما اشتغل رجالها خلال القرن التاسع عشر بالتجارة مع الساحل، وكانوا من أوائل شعوب المناطق الداخلية التي خضعت للحكم البريطاني Maxon, Ofcansky. *Historical Dictionary of Kenya*. p105.

[34] الكيكويو: أكبر مجموعة عرقية في كينيا، وهم أيضاً من جملة الشعوب الناطقة بالبانتو، يستوطنون المنحدرات الجنوبية لجبل كينيا، ويعملون بالزراعة والرعي، وكانوا من أوائل الشعوب التي تأثرت بوصول المبشرين المسيحيين، وفقدان الأراضي للاستيطان الأوروبي، وتحولوا إلى عمال في المزارع الأوروبية، ودفعهم الظلم الواقع عليهم للثورة ضد الاستعمار البريطاني فيما عرف بثورة الماو ماو في العام 1952. محمد، محمد. (1965). *الشعوب والسلالات الأفريقية*. الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة. ص98-99.

[35] McDermott, *British east Africa*, P10. playne, Gale. *east Africa (British)*. p30.

[36] المغيري، سعيد. (2001). *جُهينة الأخبار في تاريخ زنجبار*. ط:4. وزارة التراث القومي والثقافة. مسقط. ص394-395.

بالإضافة إلى ذلك أرسلت الشركة عدداً من القوافل نحو الداخل للتواصل مع السكان المحليين والحصول على معرفة أفضل بجغرافية البلاد ومواردها، وأقامت شبكة من المحطات والمراكز الإدارية؛ للتجارة والاستعمار وإمداد القوافل في الداخل. وكانت أولى بعثات الشركة هي بعثة فريدريك جاكسون[37]؛ التي أرسلها جورج ماكنزي فور وصوله إلى زنجبار في أواخر العام 1888؛ في جو التنافس والتسابق مع الألمان للسيطرة على المديرية الاستوائية، ولمساعدة الرحالة ستانلي في حالة مقابلته وتزويده وحزبه بالإمدادات، ولاستكشاف وفتح بلدان جديدة. وتألفت بعثة السيد جاكسون من 700 فرد، وأنشأ بنتيجتها محطة ماشاكو المهمة في بلاد أوكامبا على بعد حوالي 350 ميلاً من الساحل في منتصف الطريق بين الساحل وبوغندا، ودخل نيابة عن الشركة في معاهدات مع زعماء القبائل على طول طريقه، وقام باستكشاف البلاد الواقعة شمال جبل إلجون، ووصل إلى بحيرة فيكتوريا ثم إلى مملكة بوغندا بعد مراسلات عدة مع ملكها موانغا[38]، ولكنه فشل في إبرام معاهدة معه بسبب معارضة الكهنة الفرنسيين فيها للنفوذ البريطاني[39].

أما الثانية فكانت بعثة الكابتن فريدريك لوغارد[40] إلى بوغندا في آب العام 1890؛ بهدف تثبيت نفوذ الشركة وحماية المصالح البريطانية فيها، ولعقد معاهدات مع السكان المحليين نيابة عن الشركة، والحصول على أكبر قدر ممكن من العاج لتعويض

[37]فريدريك جاكسون(1860–1924): مدير استعماري وصياد وعالم طيور بريطاني، وصل إلى شرق أفريقيا في العام 1884، وعمل لصالح شركة شرق أفريقيا البريطانية بين عامي 1889–1890. وعين كوكيل قنصلي في لامو عام 1891. وعين في الإدارة الجديدة لبوغندا في العام 1894، ثم انتقل إلى نيروبي في منصب نائب المفوض، ثم نائب الحاكم، ثم تولى إدارة محمية شرق أفريقيا في عامي 1905، 1909 على التوالي. وشغل منصب حاكم أوغندا من عام 1911 حتى تقاعده في العام 1917 وتوفي في العام 1924. Maxon, Ofcansky. *Historical Dictionary of Kenya*. p100-101.

[38]الكاباكا موانغا (1865–1904): ملك بوغندا بين عامي 1884–1899، شهد عهده ازدياد التنافس بين أتباع الأديان الجديدة الإسلام والمسيحية البروتستانتية والكاثوليكية على النفوذ فعمل على اضطهادهم مما أدى إلى اجتماع الأحزاب الدينية الثلاث وطردوه من الحكم، ومن ثم تقاتلت فيما بينها حتى طرد المسيحيون إلى الطرف الجنوبي لبحيرة فكتوريا، وعاد موانغا بعد ذلك إلى السلطة عام 1889 بدعم من الفرق المسيحية وكان يميل أكثر نحو الكاثوليك، وهرب مرة أخرى من العاصمة بعد هزيمته والكاثوليك على يد البروتستانت في معركة منغو عام 1892، وعاد بعد فترة قصير إلى منصبه، ولكنه عاد للتمرد ضد الحكم البريطاني عام 1897 إلى جانب كاباريغا ملك أونيورو وأنتهى الأمر بالقبض عليهم ونفيهم إلى جزيرة سيشل، وسمح لمونغا بالعودة إلى بوغندا في العام 1903 ليتوفى بعد بضعه أشهر، ويدفن على الطريقة المسيحية.. Pirouet, L. (1995*). Historical Dictionary of Uganda*. Scarecrow Press. London. p276-278.

[39] McDermott, *British east Africa*. p113, 125-130, 135,392. Munro, *maritime enterprise and empire sir William Mackinnon and his business network 1823-1893*. p425. Gregory, *The foundation of British east Africa*. p169-173.

[40]فريدريك لوغارد (1858–1945): جندي ودبلوماسي ومدير استعماري بريطاني، اشتهر بصياغته لسياسة الحكم غير المباشر، خدم في الجيش البريطاني في أفغانستان والسودان وبورما، وشارك في حملة لقمع تجارة الرقيق حول بحيرة نياسا، وتولى قيادة حامية شركة شرق أفريقيا البريطانية في أوغندا في العام 1889، كما عمل لصالح شركة النيجر الملكية في العام 1894، ثم كمفوض أعلى لشمال نيجيريا في العام 1900، وتولى منصب حاكم هونج كونج في العام 1907، وحاكماً لنيجيريا في العام 1912. حصل على لقب فارس في العام 1901، ورقي لمرتبة النبلاء في العام 1928 تقديراً لسنوات خدمته للإمبراطورية البريطانية. Hodge, *Encyclopedia of the Age of Imperialism* 1800–1914. p435-436.

النفقات. وكان لوغارد قد أمضى قبلها عدة أشهر في شق طريق تجاري على طول نهر ساباكي إلى الداخل، وأسس سلسلة من المحطات والحصون ربط بموجبها محطة ماشاكو بميناء ممباسة، وكان آخر هذه المحطات في داجوريتي في بلاد الكيكويو على بعد حوالي أربعين ميلاً عن مشاكو، وعقد معاهدات مع العديد من الزعماء المحليين، ومن ثم وواصل طريقه باتجاه مملكة بوغندا، وتمكن من فرض معاهدة على ملكها موانغا دخل بموجبها تحت حماية الشركة في 26 كانون الأول 1890[41].

والبعثة الثالثة كانت بقيادة السيد جون بيجوت عبر نهر تانا، حيث أبرم معاهدات مع الزعماء المحليين، وأنشأ محطة للشركة في بوكوري على بعد 250 ميلاً عن الساحل. والرابعة كانت بعثة الرائد إريك سميث في كانون الأول 1890 إلى بحيرة فيكتوريا؛ لاستكشاف الطريق الذي يمكن من خلاله الوصول إلى تلك المياه عبر السكك الحديدية. وكانت نتائج هذه البعثات الاستكشافية ذات قيمة كبيرة لفريق المسح الذي أرسلته الحكومة لتحديد مسار خط سكة الحديد. وأرسلت بعثات أخرى ذات أهمية أقل إلى أجزاء مختلفة من البلاد، وكانت النتيجة الحصول على معرفة نسبية بجزء كبير من مجال النفوذ البريطاني، وإقامة علاقات ودية مع السكان الأصليين، وتوقيع ما لا يقل عن 92 معاهدة مع الزعماء المحليين، كلفت الشركة في مجملها ما لا يقل عن 150 ألف جنيه إسترليني؛ نظراً لطبيعة القوافل التي استخدمت أعداداً كبيرة من الحمالين لأغراض النقل[42].

أما عن موقف السكان المحليين من هذه المعاهدات فقد تغير تماماً بعدما اتضحت نية البريطانيين باستغلالهم، ومصادرة أراضيهم واستثمارها لصالحهم بالدرجة الأولى، ولاسيما بعد تعرضهم لاعتداءات القوافل المستمرة، وكذلك من حاميات الشركة، وسرقة رجالها لمحاصيلهم[43]، وثار الكيكويو نتيجة لذلك، وأجبر ويلسون مساعد لوغارد الذي بقي في داجوريتي على هجر المحطة التي نهبها السكان المحليون وأحرقوها، ولكنه عاد بعد حصوله على الذخيرة وأعاد بنائها[44]، وأجبر السكان على دفع الإتاوات، والعمل المجاني لإعادة بناء المحطة التي دمروها، وجند 200 حمال من بينهم، وتم التخلي عن المحطة مرة أخرى حتى أُمر

[41] Lugard, E. (1893). *The Rise of Our East African Empire*. William Blackwood and sons. Edinburgh and London, v1, p220,229, 233-235, 271-280,322,329-332,374,378. Gregory, *The foundation of British east Africa*. p175-178. McDermott, *British east Africa*. P157.165 ص 7م. *تاريخ أفريقيا العام*، بواهن .

[42] McDermott, *British east Africa*. P393.

[43] Lugard, *The Rise of Our East African Empire*. v1, p318.

[44] Gregory, *the foundation of British east Africa*. P177.

الكابتن إريك سميث بإعادة احتلالها، وأقام فيها حصناً قوياً، ومع ذلك بقي السكان عدوانيين تجاه حاميات الشركة وقوافلها. وتعرضت قبائل الماساي[45] أيضاً لهجمات حاميات الشركة، فانتقموا منها بعد ذلك بقتل سعاة البريد. كما كانت قبائل الكامبا في حالة حرب مع حامية ماشاكو؛ بسبب استمرار تعديات حاميتها على السكان، وسرقة محاصيلهم وممتلكاتهم، وبسبب مهاجمة المعابد الدينية المقدسة في نظر السكان[46]. وثارت عائلة المزروعي في الساحل بقيادة الشيخ مبارك بن راشد ضد حكم الشركة البريطانية؛ بسبب تدخلها في الشؤون الداخلية للمجتمعات السواحلية، ولم يتمكنوا من هزيمته إلّا بعد جلب تعزيزات كبيرة من القوات الهندية، ولجأ في آخر أيامه لحماية القنصل الألماني بدار السلام بعد حروب طائلة بينه وبين ضباط الدولة البريطانية[47]. واستمرت الثورات في مناطق حكم الشركة حتى آلت إدارتها إلى الحكومة البريطانية، وتأسست بموجبها محمية شرق أفريقيا البريطانية.

2-مسألة تحرير العبيد وإلغاء العبودية:

بذلت السلطات البريطانية جهوداً كبيرة لمحاربة تجارة العبيد منذ مطلع القرن التاسع عشر، وفرضت في سياق ذلك معاهدات عدة على حكام زنجبار المتعاقبين حدّت بموجبها من هذه التجارة، وكان آخرها اتفاقية العام 1873 التي تم بموجبها حظر نقل العبيد عن طريق البحر، وإغلاق جميع أسواق العبيد في سلطنة زنجبار[48]. وبعد حصول الشركة البريطانية على امتيازها أُلزمت بموجب ميثاق التأسيس الملكي على مواصلة السياسة البريطانية تجاه هذه التجارة، فكانت مناهضة العبودية وتجارة الرقيق إحدى بنود الميثاق الأساسية التي نصت على وجه التحديد ""**أن المنظمة من شأنها أن تميل إلى قمع تجارة الرقيق في هذه الأراضي**"، "و**أن الشركة ستعمل قدر استطاعتها على تثبيط أي نظام لتجارة الرقيق أو الاستعباد المحلي في أراضيها، وإلغاؤه تدريجياً بقدر**

[45]الماساي: من أصغر المجموعات العرقية في كينيا من حيث العدد، وأكثرهم جذباً لاهتمام الأوروبيين في القرنين التاسع عشر والعشرين، يستوطنون المرتفعات الممتدة جنوب كينيا وشمال تنزانيا، ويشكلون جزءاً من شعوب السهول الناطقة باللغة النيلية، يعملون برعي الماشية لاسيما الأبقار، على الرغم من أن الضغوط الاقتصادية أجبرت بعضهم على تبني الزراعة أو الصيد كأسلوب للعيش بعد تعرض مواشيهم لأمراض الجدري والجفاف في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر، واتسمت البنية السياسية للماساي باللامركزية، حيث لم تكن هناك أسر حاكمة او زعماء يمارسون سلطة سياسية واسعة النطاق. Maxon, Ofcansky. *Historical Dictionary of Kenya*. P156.

[46] Lugard, *The Rise of Our East African Empire*. v2, p535-5536. Maxon, *East Africa an Introductory History*, p139. بواهن، *تاريخ أفريقيا العام*.7. ص166

[47] المغيري، *جُهينة الأخبار في تاريخ زنجبار*. ص394-395. بواهن، *تاريخ أفريقيا العام*. م7. ص165.

[48]Tucker, A. (1908). *eighteen years in Uganda and east Africa*. Eeward Arnold. London. v2, p67.

ما هو ممكن عملياً وبما يتفق مع المعاهدات القائمة بين القوى غير الأفريقية وزنجبار"[49]. وكان من الطبيعي أن تسعى الشركة من تلقاء نفسها إلى إعلان محاربة تجارة العبيد كإحدى أهدافها الأساسية، لأن ذلك من شأنه أن يكسبها دعم المنظمات الإنسانية، والقوى الفاعلة على الساحة البريطانية المناهضة لهذه التجارة، كما يكسبها أيضاً زيادة المساهمة في الاكتتاب على أسهم الشركة وبالتالي زيادة رأس مالها.

وكانت أولى الإجراءات التي اتخذتها الشركة تجاه هذه المسألة أن وضعت في معاهداتها مع القبائل الداخلية شرطاً؛ بعدم جواز استعباد أي فرد من هذه القبائل أو إخضاعه للعبودية، وأن أي فرد من تلك القبائل يتم اكتشافه في حالة استعباد على الساحل يصبح مؤهلاً بحكم الواقع للحصول على حريته دون الحق في التعويض من جانب سيده[50]. كما واجه المدير الإداري للشركة السيد ماكنزي فور وصوله إلى ممباسة مشكلة تتعلق بالعبيد؛ إذ كان الصراع بين المبشرين ومالكي العبيد فيها قد وصل إلى ذروته، بسبب إيواء المبشرين للعبيد الهاربين؛ حيث لجأ نحو تسعمائة عبد ينتمي أغلبهم إلى العرب في ممباسة وغيرها من مدن الساحل إلى مركز جمعية التبشير الكنسية في راباي، بالإضافة إلى نحو خمسمائة آخرين في مراكز تبشيرية أخرى، وطالب العرب بإعادة الهاربين إليهم، ولكن المبشرين رفضوا الامتثال لهذا الطلب؛ مما زاد الشعور المعادي لأوروبا بشكل عام، وهدد باشتعال الحرب في المنطقة، وكان ذلك في نفس الوقت الذي اندلعت فيه الثورة ضد الألمان في شرق أفريقيا الألمانية. وتم التغلب على هذه المشكلة من خلال الإجراء الذي اتخذه السيد ماكنزي في التفاوض على تحرير هؤلاء العبيد بطريقة تسترضي أسيادهم، ولا تتعارض مع القانون البريطاني- الذي يحظر على رعاياه شراء العبيد حتى للغرض الإنساني- فأقنع السادة العرب بأن ينظروا إلى الهاربين باعتبارهم ممتلكات ضائعة، ووافق في مقابل ذلك على دفع 25 دولاراً كتعويض لكل هارب يتم العثور عليه في البعثات، ووصل عدد العبيد المحررين بموجب ترتيب السيد ماكنزي إلى نحو 900، وبلغ التعويض المدفوع نحو 3500 جنيه إسترليني، ساهمت الحكومة البريطانية وبعض أعضاء الجمعية التبشيرية الكنسية بنحو 2200 جنيه إسترليني من المبلغ، بينما تكفلت الشركة بدفع

[49] McDermott, *British east Africa*. P477, 480.
[50]Tucker, *eighteen years in Uganda and east Africa*. v2, p6-7. McDermott, *British east Africa*. P410.

1300 جنيه استرليني. وأصدرت وزارة الخارجية البريطانية الأوراق التي حررت بموجبها العبيد الهاربين قانونياً، أما بالنسبة للعبيد الذين لم يتم تقديم أي ادعاء بشأن ملكيتهم (والبالغ عددهم نحو 550)، فقد مُنحت لهم "تصاريح الإقامة" في مراكز البعثات. وجرت مراسم تقديم أوراق الحرية في محطة الكنيسة التبشيرية في راباي في الأول من كانون الثاني عام 1889، وسط حشد كبير من السكان العرب والمحليين، ومارست بعد ذلك وزارة الخارجية والشركة البريطانية ضغوطاً على المبشرين لكي يتوقفوا عن استقبال العبيد الهاربين، ويتقبلوا القانون العام للبلد الذي استقروا فيه، وكان لهذا الحل الأثر الكبير في استرضاء السكان، وخاصة العرب، وجعل الشركة البريطانية تحظى بشعبية كبيرة بين سكان ممباسة[51].

وعلاوة على ذلك تم اتخاذ ترتيبات لتمكين العبيد الآخرين من شراء حريتهم في غضون بضعة أشهر، وفق مخطط الخلاص الذاتي الذي عمل عليه لوغارد؛ وذلك بأن يعملوا إما في الأعمال الجارية في ممباسة وما حولها أو كحمالين في القوافل، على أن تُدفع لهم أجور ويُعاملوا كرجال أحرار، وعند جمع ما يكفي من المال لشراء حريتهم يدفعوا بأنفسهم لأسيادهم، ويحصلون على أوراق الحرية موقعة من الوالي وممثل الشركة. وبمجهود السيد ماكنزي تم تحديد مبلغ العتق بـ 15 دولاراً لكل شخص (أي ما يعادل 32 روبية= 2 جنيه إسترليني). واتفق لوغارد مع الملاك على عدم القبض على العبيد أو التحرش بهم على الساحل بينما كانوا في طور الحصول على حريتهم. ووافق القنصل العام البريطاني في زنجبار ومدير الشركة في ممباسة على الخطة، ولكن المخطط توقف بسبب توجه لوغارد المفاجئ إلى الداخل ومغادرة السيد ماكنزي إلى أوروبا[52]. وقدمت الشركة بالإضافة إلى ذلك حوافز للرجال المحررين لتوظيف أنفسهم مقابل أجر يومي؛ بهدف تعزيز استبدال العمل الحر بعمل العبيد، سواء في أعمال السكك الحديدية وغيرها من الأشغال العامة الأخرى للشركة، وفي القوافل العديدة التي تتجه باستمرار إلى الداخل[53].

[51] playne, Gale. *east Africa (British)*. p31. McDermott, *British east Africa*. P25-27. Woulfin, *Slaves, Trains, and Missionaries*. p114-116. Tucker, *eighteen years in Uganda and east Africa*. v2, p7-9.
[52] Lugard, *The Rise of Our East African Empire*. v1. p 231-233. Gregory, *the foundation of British east Africa*. 176.
[53] McDermott, *British east Africa*. P408

وبشكل عام تلخصت إسهامات الشركة في مسألة تحرير العبيد خلال مدة إدارتها التي استمرت نحو سبع سنوات بتحرير 3089 عبد[54]. وبقي الوضع القانوني للعبودية قيد المناقشة في أروقة الحكومة البريطانية طوال فترة إدارة الشركة، ولم يتم اتخاذ أي خطوات فعلية تجاه الإلغاء النهائي لهذه التجارة إلّا بعد نهاية حكم الشركة وقيام محمية شرق أفريقيا البريطانية.

3- التنافس مع الألمان على مناطق النفوذ:

تركز الجزء الأكبر من اهتمام مديري الشركة على المنافسة مع الألمان؛ للسيطرة على مناطق النفوذ سواء على ساحل شرق أفريقيا أو في الداخل الأفريقي، فعلى الرغم من توقيع الاتفاقية الأنجلو- ألمانية في 1886؛ التي قسمت شرق أفريقيا إلى منطقتي نفوذ شمالية بريطانية وجنوبية ألمانية؛ إلّا أن المنافسة لم تنته عند هذه النقطة، بل ازدادت حدة بعد التقسيم، وحصول الشركات التجارية البريطانية والألمانية على امتيازاتها؛ لأن الاتفاقية المذكورة لم تحدد مناطق الحدود بشكل واضح فأصبح المجال مفتوحاً للشركات التجارية لكي تجور كل منهما على منطقة النفوذ التابعة للدولة الأخرى، ووقع على كاهل الشركة البريطانية مواجهة كل من الشركة الألمانية العاملة في منطقة النفوذ المجاورة، ومن ورائها الحكومة الألمانية، وتركز التنافس بين الطرفين حول الآتي:

أ- مسألة ويتو Witu:

أصبح إقليم ويتو الواقع على البر الرئيسي المقابل لجزيرة لامو إلى الشمال من نهر تانا (الملحق رقم 1) محوراً للتنافس الأنجلو- ألماني في ثمانينيات القرن التاسع عشر، إذ حددته معاهدة العام 1886 ضمن دائرة النفوذ الألمانية، وتأسست فيه شركة "ويتو الألمانية" في العام 1887، وبذلت جهود كبيرة لتأمين موطئ قدم لها في لامو التي تُعد الميناء الطبيعي لمنطقة ويتو، حتى أن القنصل العام الألماني قدم في نهاية العام 1888 طلباً رسمياً للتنازل عن الجزيرة، ولكن السلطان رفض هذا الطلب؛ الأمر الذي أثار قلق السيد ماكينون من محاصرة الألمان للشركة من الشمال والجنوب، وحصرها في المنطقة الواقعة بين ممباسة وبحيرة فيكتوريا، لذلك طلب من اللورد سالزبوري محاولة التوصل إلى اتفاق مع الألمان ينسحبون بموجبه من ويتو، ويقتصرون اهتمامهم

[54] McDermott, *British east Africa*. P407.

على المنطقة الواقعة جنوب الخط من وانجا إلى بحيرة فيكتوريا، كما سعى للحصول من السلطان على عقد إيجار لميناء لامو والشريط الساحلي الشمالي (أي الساحل الصومالي)؛ لأن حيازتها كانت بمثابة كابح للأنشطة الألمانية في ويتو، ولأنها كانت مركزاً للتجارة البحرية المهمة على طول الساحل، لكن الحكومة الألمانية اعترضت على أي خطوة من هذا القبيل بسبب إدراج لامو في الامتياز، وتمت إحالة المطالبات المتعارضة للشركتين إلى تحكيم وزير الخارجية البلجيكي البارون لامبرومونت[55]، وأقر حكمه في آب 1889؛ بحق سلطان زنجبار في التنازل عنها لمن يشاء، وبناء على هذا الحكم منح سلطان زنجبار امتيازاً بكامل أراضيه الواقعة شمال نهر تانا لشركة شرق إفريقيا البريطانية[56].

ولكن الصراع على لامو كان فقط جزءاً من الصراع على ويتو، فبينما كان النزاع حول لامو مستمراً، بدأ نزاع جديد في أوائل عام 1889، عندما افتتح الألماني كليمنس دينهاردت وكيل شركة ويتو، مركزاً جمركياً على قناة بيليسوني التي تصل نهر تانا بنهر أوسي، وبدأ بفرض رسوم جمركية على تجارة نهر تانا التي تمر عبر القناة، وتردد سلطان زنجبار في الاستجابة لمناشدات رعاياه خشية من استياء الألمان، فلجأ السكان لممثل الشركة البريطانية التي ناشدت الحكومة البريطانية لطلب تدخل الحكومة الألمانية لوضع حد للاعتداءات التي تشنها ويتو، ولكن الحكومة الألمانية تنكرت لهذا الفعل، وأعلنت أنه رغم حماية ألمانيا لسلطان ويتو، لا يوجد حق يمكّنها من إعطائه أوامر بهذا الشأن، وتُركت الشركة للتعامل مع الأمر بمفردها فوجه ممثل الشركة إنذاراً بإخلاء القناة إلى فومو باكاري سلطان ويتو قبل تاريخ 31 كانون الأول؛ ثم أرسلت قوة مسلحة قوامها 150 رجلاً مزودة بمدفع مكسيم لفرض الإخلاء، واستسلم سلطان ويتو للأمر الواقع، وسحب قواته ومسؤوليه من القناة بناء على تعليمات وصلته من الحكومة الألمانية. ولم ينتهي الخلاف حول ويتو عند هذا الحد، حيث دار نزاع آخر حول جزيرتي ماندا وباتا الواقعتين بالقرب من لامو، وبينما أكدت الشركة البريطانية أن الجزيرتين تنتميان إلى زنجبار وأن السلطان تنازل عنهما للشركة في 31 آب 1889؛ أدعى الألمان انتمائهما

[55] البارون لامبرومونت (1819-1905): رجل دولة بلجيكي، درس القانون والتحق بوزارة الخارجية في العام 1842، وخدم فيها لمدة 63 عاماً، وكان مرتبطاً بالعديد من القضايا المهمة بتاريخ بلجيكا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومن أهم المؤتمرات التي شارك فيها بدور قيادي مؤتمرات بروكسل 1874، وبرلين عام 1884-1885، حول أفريقيا ومنطقة الكونغو، ومؤتمر بروكسل 1890 حول شؤون أفريقيا الوسطى وتجارة الرقيق. Cambridge University. (1911). *The Encyclopedia Britannica*. 11ed. New york. v16. p106.

[56] Munro, *maritime enterprise and empire sir William Mackinnon and his business network 1823-1893*. p425-427. Gregory, *the foundation of British east Africa*. 132-137. McDermott, *British east Africa*, P34-45.

إلى ويتو التي كانت تحت حماية ألمانيا، وأجبرت الشركة نتيجة ذلك إلى إنزال علمها، وسحب ضباطها وقواتها من الجزيرتين. كما تسبب القنصل الألماني في عرقلة أخرى أمام الشركة حول ما إذا كان ميناء وانجا يقع ضمن نطاق النفوذ البريطاني أو الألماني. ورغم أن خط الحدود الفاصل بين منطقتي النفوذ البريطانية والألمانية كان واضحاً ومحدداً بنهر أومبي الواقع على بعد ميلين إلى الجنوب من ميناء وانجا إلّا أن الدافع من وراء هذا التصرف هو مزيداً من العرقلة، ووضع العقبات أمام الشركة البريطانية، ولم ينتهي الخلاف والنزاع بين الشركة البريطانية والألمان في شرق أفريقيا إلّا بعد توقيع الاتفاقية الأنجلو– ألمانية للعام 1890؛ التي قسمت ممتلكات زنجبار بينهما نهائياً، وسحبت ألمانيا بموجبها حمايتها على ويتو، وخضعت لحكم الشركة البريطانية ولكن سرعان ما ثبت أنها عبء مكلف، وبدأت المشاكل على الفور، حيث قوبلت إدارة الشركة بالرفض من قبل السكان المحليين، وقامت بحملتين ضدهم، واستعانت في الثالثة بسفينة حربية بريطانية، ولما تجددت الثورة في العام 1893 انسحبت الشركة منها بشكل نهائي لتعود ويتو تحت سيطرة زنجبار أو بعبارة أخرى أصبحت جزءاً من الإمبراطورية البريطانية[57].

ب–التنافس لضم بوغندا:

لم يقتصر التنافس والصراع بين الشركة البريطانية والألمان على الساحل فقط بل كان للداخل الأفريقي النصيب الأكبر من هذا التنافس، ورغم أن معاهدة التقسيم للعام 1886 لم تحدد حدوداً غربية لمنطقتي نفوذ كل من بريطانيا وألمانيا في شرق أفريقيا إلّا أن توضيحاً قُدم في حزيران العام 1887 تعهدت بموجبه بريطانيا بألا تعمل على ضم أراض لها خلف منطقة النفوذ الألمانية، مع كونه مفهوماً أن الحكومة الألمانية ستعمل بالمثل على عدم ضم أراض لألمانيا خلف منطقة النفوذ البريطانية[58]. ورغم ذلك لم يلتزم الألمان بهذا التفاهم وتركو لرجالهم ورحّالتهم الحرية في ضم المناطق التي كانت بريطانيا تعدها أراض خلفية لها. وتركز الصراع في البداية حول المديرية الاستوائية التي كانت السيطرة عليها إحدى الأهداف الأساسية للشركة البريطانية كما سبق وذكرنا؛ للسيطرة

[57] Woolf, L. (1920). *Empire and commerce in Africa*.The labour research department and by George Allen and Unwin. London. p264-267. McDermott, *British east Africa*. P48-51, 67-72, 79-83. Peers, C. (2003). *East Africa Tribal and Imperial Armies in Uganda, Kenya, Tanzania and Zanzibar, 1800 to 1900*. Foundry Books. Nottingham. p371-373.

[58] Gjersø, *The Scramble for East Africa British Motives Reconsidered 1884- 95*. p 838.53 ص7. م *تاريخ أفريقيا العام*، بواهن

على تجارة هذا الإقليم ولاسيما العاج وتحويلها إلى إحدى موانئ شرق أفريقيا، وما كانت بعثة ستانلي لإنقاذ أمين باشا (إدوارد شنتزر الألماني) الذي حوصر في هذا الإقليم بعد اندلاع الثورة المهدية في السودان إلّا تحقيقاً لهذا الهدف؛ إذ كان من المفترض أن يعمل ستانلي على تجنيد أمين باشا في خدمة الشركة، وعقد معاهدات مع السلطات الأفريقية المحلية من شأنها أن تمنح الشرعية للشركة البريطانية في إدارة الإقليم[59].

وفي إطار السباق للاستيلاء على الاستوائية قام الدكتور بيترز في 27 تموز 1889 برحلة عبر نهر تانا باتجاه واديلاي؛ بحجة إنقاذ أمين باشا أيضاً، بينما كان الهدف الحقيقي للحملة هو محاولة إحباط نوايا الإنجليز من خلال ضم مقاطعة أمين الاستوائية لمجال النفوذ الألماني. وفي أعقاب انهيار سلطة أمين باشا في الاستوائية بسبب تمرد قواته من جهة وهجمات قوات المهدية من جهة أخرى، ووصوله مع ما تبقى من رجاله برفقة ستانلي إلى الساحل في أوائل تشرين الثاني 1889، تحول محور هذه المنافسة بين الشركة البريطانية والألمان إلى مملكة بوغندا[60] الواقعة على الشاطئ الشمالي الغربي لبحيرة فيكتوريا؛ التي كانت مفتاح السيطرة على كامل المنطقة الواقعة بين بحيرات فيكتوريا وإدوارد وألبرت، وسعى بيترز الذي وصل إلى شمال بحيرة فيكتوريا في شباط 1890 لعقد معاهدة مع الكاباكا موانغا بعد أن أطلع على مراسلات فردريك جاكسون مع موانغا الذي طلب مساعدته في حربه ضد المسلمين، وعندما وصل جاكسون إلى بوغندا وجد بيترز قد غادر البلاد بعد حصوله على معاهدة تمنح الألمان حقوق التجارة والاستيطان في بوغندا بينما فشل هو نفسه بعقد معاهدة مماثلة بسبب معارضة المبشرين الكاثوليك الفرنسيين[61]. وكانت المناوشة بين بيترز وجاكسون بمثابة إنذار للخطوة الأكثر خطورة عندما أُعلن في نيسان 1890 عن دخول أمين باشا الخدمة الألمانية، وقيادته حملة إلى بحيرة فكتوريا؛ هدفها مملكة بوغندا، الأمر الذي أثار الرأي العام البريطاني الذي طالب باتخاذ إجراءات فورية لحماية المصالح البريطانية في ذلك الجزء من أفريقيا، وأشارت الحكومة البريطانية إلى أنها تتطلع إلى الشركة لتأكيد الحقوق

[59] Munro, *maritime enterprise and empire sir William Mackinnon and his business network 1823-1893*. p411.

[60] للمزيد حول أهمية مملكة بوغندا وأوضاعها السياسية والاقتصادية والدينية في سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر أنظر: الحجي، محمد. (2024). مملكة بوغندا في عهد الكاباكا موتيسا الأول 1857–1884. *مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية*. 148 (2): 194–226.

[61] McDermott, *British east Africa*. P88-90,93-95. Gregory, *the foundation of British east Africa*, 138-140. Ashe, R. (1894). *Chronicles of Uganda*. Hodder and Stoughton. London. p141-145.

البريطانية في هذا الجزء من أفريقيا، مما وضعها في موقف محرج لأن السيطرة على بوغندا كان يتطلب إنشاء قوة عسكرية، وهو ما لا تستطيع الشركة أن تتحمله دون مساعدة حكومية. وعلى الرغم من تحفظات الشركة تجاه التورط في بوغندا فقد استجابت لضغوط الرأي العام البريطاني بشأنها، وكان دافعها القلق المتزايد من فرض الألمان سيادتهم عليها. وتحقيقاً لهذه الغاية تم تكليف فريدريك لوجارد بقيادة حملة إلى بوغندا في أواخر حزيران 1890 برفقة ثلاثة أوروبيين، و66 سودانيًا وصوماليًا، و285 سواحلياً؛ بهدف إثبات نفوذ الشركة[62]. وفي هذا المنعطف تم توقيع المعاهدة الأنجلو ألمانية في 1 تموز 1890 التي كانت خاتمة للصراع الطويل مع الألمان في القارة الأفريقية، ومهدت لوضع زنجبار تحت الحماية البريطانية، وحددت بوغندا بشكل نهائي ضمن دائرة النفوذ البريطاني مقابل منح جزيرة هليجولاند في بحر الشمال لألمانيا[63]. وقد منحت هذه الاتفاقية الشركة البريطانية ما تحتاجه من حدود مستقرة، وحظيت بتقدير كبير من قبل مجلس إدارتها.

أما فيما يتعلق بلوغارد فقد مضى في طريقه إلى بوغندا، ووصل إلى عاصمتها منجو[64] في 18 كانون الأول 1890، ووقع باسم الشركة معاهدة مع الكاباكا موانغا في 26 من نفس الشهر، على الرغم من معارضة المبشرين الكاثوليك الفرنسيين للنفوذ البريطاني، ومحاولتهم عرقلة توقيع الاتفاقية. ونصت أحكام هذه المعاهدة على الاعتراف بسيادة الشركة، ووضع البلاد تحت حمايتها، وتعهد الملك بعدم رفع أي علم آخر، وعدم عقد أي معاهدات، وعدم منح أي امتيازات، وعدم السماح لأي أوروبي بالاستقرار في المملكة أو الحصول على الأراضي أو تولي المناصب دون موافقة مقيم الشركة الذي يمارس السلطة الكاملة على جميع الأوروبيين المقيمين في بوغندا، وحظرت المعاهدة تجارة الرقيق، وضمنت للتجار من جميع الأمم حرية القدوم إلى بوغندا، بشرط ألا يستوردوا سلعاً محظورة. ومنحت الحرية للمبشرين في الاستقرار في البلاد بغض النظر عن العقيدة، وتعهدت الشركة

[62] Munro, *maritime enterprise and empire sir William Mackinnon and his business network 1823-1893*. p442-445. McDermott, *British east Africa*. P114-117. Lugard, *The Rise of Our East African Empire*. v1, p294,295,331,338.

[63] Tucker, *eighteen years in Uganda and east Africa*. v1, p 42.

[64] كانت عاصمة مملكة بوغندا تُنقل من وقت لآخر في فترة ما قبل الاستعمار، إذ اتخذ الكاباكا موتتيسا الأول من روباجا عاصمة له، ثم نقلت في عهد الكاباكا موانغا إلى منجو، ثم انتقلت خلال الفترة الاستعمارية إلى كامبالا. Pirouet. *Historical Dictionary of Uganda*. p251.

بتوفير طاقم من المسؤولين لتنظيم وإدارة البلاد على أن تتحمل الإيرادات العامة جميع نفقات الشركة التي لا تتعلق بتجارتها الخاصة[65].

وسار بعد ذلك لوغارد مع قواته والجيش الأوغندي وانتصر على المسلمين وحلفائهم من الأونيورو في أيار 1891[66]، ثم تابع مع قسم من قواته إلى الحدود الجنوبية لبوغندا لاتخاذ التدابير لمنع استيراد الأسلحة والبارود عبر خط الحدود بواسطة القوافل التجارية، فمر بأنكولي، ووقع معاهدة حماية مع ملكها نتالي، وزار بحيرة الملح، وقام ببناء حصن لحمايتها، وأعاد كاساجاما؛ نجل آخر ملوك تورو التي تقع عند سفح جبل روينزوري الشرقي إلى عرشه، وعقد معاهدة معه أدخله بموجبها تحت حماية الشركة، ووصل إلى بحيرة ألبرت، والتقى في كافالي (في الطرف الجنوبي الغربي من بحيرة ألبرت) بالقوات السودانية التابعة لأمين باشا من بقايا لإدارة المصرية السابقة للسودان[67]، وكان تعدادهم يقارب 1000 جندي تحت قيادة العقيد المصري سليم بك. ونجح لوغارد بتجنيدهم في خدمة الشركة، ووزعهم كحاميات في خط من الحصون التي بناها على طول الحدود مع أونيورو، باستثناء سرية واحدة أخذها معه. وعند عودته إلى بوغندا في 31 كانون الأول 1891 وجد تعليمات من الشركة بالانسحاب من بوغندا؛ لأنها كانت تفتقر للمال الكافي لمواصلة الإدارة هناك، ومن ثم تأجيل الانسحاب بعد قيام جمعية التبشير الكنسية في بريطانيا، بجمع الأموال اللازمة لتمكين الشركة من الاستمرار حتى نهاية عام 1892. كما وجد التوتر قد وصل إلى ذروته بين البعثات المسيحية البروتستانتية والكاثوليكية هناك، ولتندلع الحرب بينهما في 24 كانون الثاني 1892 بعد مقتل بروتستانتي على يد كاثوليكي في العاصمة منجو، ورفض الملك تحقيق العدالة بشأنها[68]. وألقى لوغارد بثقله في هذه الحرب إلى جانب البروتستانت، وسلمهم جميع الأسلحة الاحتياطية التي كان بحوزته، لينتهي القتال بانتصارهم على الكاثوليك. ومن ثم توصل لوغارد إلى تسوية مع الكاثوليك من

[65] Tucker, *eighteen years in Uganda and east Africa*. v1, p 100-101. Lugard, *The Rise of Our East African Empire*. v2, p33-38.

[66] للمزيد حول أسباب هذه الحرب ومجرياتها أنظر: Ashe, *Chronicles of Uganda*. p171-178

[67] Gregory, *the foundation of British east Africa*. 185. Ashe, *Chronicles of Uganda*. p171-184. Lugard, *The Rise of Our East African Empire*. v2, p117, 133, 136, 160, 168, 188,208.

[68] للمزيد حول أسباب اندلاع هذه الحرب ومجرياتها انظر: Ashe, *chronicles of Uganda*. p215-225. Roscoe, J. (1921). *Twenty-five years in east Africa*. Cambridge University press. London. p113.

خلال منحهم مقاطعة بودو كمكان منفصل للاستيطان، كما تم التوصل إلى تسوية مع المسلمين بمنحهم ثلاث مقاطعات صغيرة في بوغندا (كيتونزي وكاتامبالا وكاسوجو)، وعقد معاهدة جديدة مع موانغا في 30 آذار، لتحل محل الاتفاقية السابقة (التي كانت مقتصرة على عامين)، وقرر على إثرها العودة إلى بريطانيا لينضم إلى آخرين في حملة رأي عام لحمل الحكومة البريطانية على الاستيلاء على بوغندا بعد عزم الشركة البريطانية على التخلي عنها، ونتيجة لتلك الضغوط تم تمديد تفويض الشركة حتى نهاية آذار 1893 على أن تتحمل الحكومة تكلفة استمرار قوات الشركة، وفي كانون الثاني 1893 تم إرسال السير جيرالد بورتال (1858–1894) القنصل العام في زنجبار؛ لتقديم تقرير حول أفضل الوسائل للتعامل مع البلاد؛ ليقوم الأخير في 31 آذار 1893 بإنزال علم الشركة في عاصمة بوغندا ورفع العلم البريطاني مكانه، وأبرم في 29 أيار معاهدة جديدة مع موانغا حلت محل الاتفاقية السابقة، منهياً بذلك دور شركة شرق أفريقيا الإمبراطورية البريطانية في بوغندا، ونتيجة لتقرير بورتال الذي أدان الشركة ووصف إدارتها لبوغندا بالفاشلة، وأوصى بنقل إدارتها إلى وزارة الخارجية إما تحت سيطرتها المباشرة أو بشكل غير مباشر من خلال سلطان زنجبار، قررت الحكومة البريطانية إعلان الحماية على بوغندا في 12 نيسان 1894[69].

4–سكة حديد بوغندا:

كان الافتقار إلى وسائل الاتصال والنقل اللازمة لأغراض التعامل التجاري من أبرز المشاكل التي واجهت الشركة البريطانية في مرحلة مبكرة، وسعت بكل جهدها لمعالجتها، وأولتها أهمية خاصة لما لها من أثر هام في تسهيل وتنظيم الإدارة والتجارة، وتسريع التواصل، ونقل الأحمال والبريد بأسرع مدة ممكنة، والتي لا يمكن بدونها من الاستمرار في تطوير البلاد. وقد أحرزت الشركة خلال العامين الأولين تقدماً كبيراً في تطوير البنية الأساسية للاتصالات من خلال ربط ممباسة والموانئ والمدن الساحلية الرئيسية بشبكة من خطوط التلغراف، وربطها تدريجياً بمحطات الداخل، كما بدأت بتطوير أنظمة النقل على ساحل شرق أفريقيا من خلال شراء سفينة بخارية ساحلية واستئجار أخرى للعمل على طول الساحل لتسهيل الاتصالات والتجارة في المنطقة، وتسيير سفينة

[69] McDermott, *British east Africa*. P162-170. Maxon, *East Africa an Introductory History*. p138. Pirouet, *Historical dictionary of Uganda*. p165-166. Tucker, *eighteen years in Uganda and east Africa*. v1, p173-178. Lugard, *The Rise of Our East African Empire*. v2, p210,217,225, 287, 340-344, 434, 523.

بخارية في مجرى نهري تانا وجوبا؛ بهدف التأكد من صلاحيتهما للملاحة، وتفاوضت بشأن باخرتين أخريين للملاحة في بحيرة فيكتوريا، بالإضافة إلى ذلك تم شق العديد من الطرق وأهمها الطريق المعروف باسم طريق ماكينون؛ الذي يربط البعثة الصناعية الإسكتلندية في كيبويزي بميناء ممباسة، ويمتد لمسافة 200 ميل، وكذلك الطريق الذي يصل ميناء ماليندي بمقر جمعية الكنيسة التبشيرية في جيلوري[70].

وكان المشروع الأهم الذي سعت الشركة لإنجازه بحلول العام 1890 هو خط سكة حديد ممباسة- بحيرة فكتوريا وهو ما عرف بخط سكة حديد بوغندا؛ كونه الوسيلة الوحيدة الفعالة لتطوير وتنمية التجارة مع المناطق الداخلية، وعلى الرغم من أن البناء الفعلي لهذا المشروع يتجاوز قدرات الشركة المالية إلّا أنها باشرت به على نطاق محدود، وتم تجهيز المواد والمعدات الكافية لقسم يبلغ طوله 65 ميلاً، ولكنها وجدت أن الاستمرار على نفس الوتيرة سيؤدي إلى إفلاس الشركة لذلك استغلت الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة بموجب مؤتمر بروكسل عام 1890؛ الذي أعلن أن الاستعاضة عن العتالة البشرية ببناء السكك الحديدية من بين أكثر الوسائل فعالية للقضاء على تجارة الرقيق؛ لتطلب الدعم الحكومي لبناء سكة الحديد بوغندا، ووافق سالزبوري ووزارة الخزانة على تقديم الدعم للشركة على أساس أن انقراض تجارة الرقيق من مصادرها سيخفف بمرور الوقت من النفقات الباهظة لمرابطة السفن البريطانية على الساحل الشرقي لمنع الاتجار البحري بالعبيد[71]. ولكن سرعان ما ترددت الحكومة بطرح موضوع الدعم أمام البرلمان بسبب اختلاف الآراء حول مقدار رأس المال اللازم لبناء وتجهيز السكك الحديدية، ولهذا السبب تقرر أن يطلب من البرلمان في المقام الأول التصويت على مقترح تغطية تكلفة المسح الأولي للمنطقة، ولكن تم منع التصويت المقترح في جلسة 20 تموز 1891 بسبب موقف المعارضة من الحزب الليبرالي، لذلك تم الاتفاق أن تقدم الشركة الأموال اللازمة لإجراء المسح المقدر بـ 20000 جنيه استرليني على أن تتعهد الحكومة بإعادة تقديم التصويت وتعويض الشركة قبل نهاية السنة المالية، وعملاً بهذا الترتيب تم البدء على الفور بتجهيز بعثة المسح وعهد بقيادتها للكابتن جيمس ماكدونالد الذي عمل كمساح ومهندس للسكك

[70] McDermott, *British east Africa*. P395-399. Woulfin, *Slaves, Trains, and Missionaries*. p194.
[71] Brode, H. (1911). *British and German East Africa*. Longmans, Green & co. p19. McDermott, *British east Africa*. P172-184.

الحديدية في الهند على مدى السنوات السبع السابقة، يساعده الكابتن برينجل، وقامت الشركة بدورها في العمل بإخلاص حيث قدمت كل المعلومات والتسهيلات الممكنة للبعثة التي أثبت تقريرها الذي صدر في حزيران 1893 إمكانية البناء السهل والرخيص للسكك الحديدية المتوقعة عبر أقصر خط بين ممباسة والركن الشمالي الشرقي لبحيرة فيكتوريا بطول 657 ميلاً، وتكلفة إجمالية تقدر بـ 2,240,000 جنيه إسترليني، بمتوسط 3,409 جنيه لكل ميل بما في ذلك تكلفة البناء والمعدات. ولكن لم تتخذ الحكومة أي إجراء لتفعيله، وذلك بسبب الانتخابات العامة لعام 1892 التي فاز فيها الحزب الليبرالي الذي سبق وعارض أعضائه مسح السكك الحديدية، مما أدى إلى توقف المشروع في ظل هذه الحكومة الجديدة حتى العام 1895[72]، الذي شهد عودة اللورد سالزبوري إلى منصبه كرئيس للوزراء حيث تقرر أن تقوم الحكومة نفسها ببناء الخط، وبوشر العمل عليه في مطلع العام 1896، لينتهي في العام 1901 الذي شهد وصول أول قطار من سكة حديد بوغندا إلى محطة كيسومو، المحطة النهائية على بحيرة فيكتوريا[73].

5- التنازل لإيطاليا عن ساحل البنادر:

كانت الشركة بمثابة وكيل للحكومة البريطانية في شرق أفريقيا، وسند واضح لمشاريعها الاستعمارية، وأداة لتنفيذ السياسات الإمبراطورية على الصعيد الدولي، إذ استخدمتها الحكومة البريطانية لتنفيذ سياساتها واتفاقاتها مع الدول الأخرى، دون أن تتحمل أي مسؤولية مباشرة، فبعد أن نازعت الشركة الألمان على مناطق النفوذ في ساحل شرق أفريقيا، اتفقت مع الإيطاليين الذين تطلعوا للاستيلاء على ساحل الصومال في 3 آب 1889؛ على أنه بمجرد أن يمنح السلطان الامتياز للشركة البريطانية لاحتلال موانئ براوه ومركا ومقديشو وورشيخ التي تقع إلى الشمال من مصب نهر جوبا ستحتفظ بالجزء الواقع إلى الجنوب من هذا النهر لنفسها، بينما تسلم الجزء الواقع إلى الشمال منه لإحدى الشركات الإيطالية، أما قسمايو فسيكون احتلالها مشتركاً وسيكون لكلا الشركتين نفس الحقوق في الملاحة على نهر جوبا. ولما حاول كاتالاني القائم بأعمال السفارة الإيطالية في لندن الحصول على اعتراف الحكومة البريطانية الرسمي بنفوذ إيطاليا على تلك الأقاليم بموجب هذا الاتفاق مع الشركة البريطانية، رد سالزبوري بأن حكومته لا

[72] Woulfin, *Slaves, Trains, and Missionaries*. p198-202,208. McDermott, *British east Africa*, P190-193, 253-254, 267.
[73] Brode, *British and German East Africa*, p19. Tucker, *eighteen years in Uganda and east Africa*. v2, p286.

تفكر في الدخول في ارتباطات دولية مع إيطاليا بخصوص هذه المناطق، وأن المسألة ليست أكثر من اتفاقية بين الحكومة الإيطالية والشركة البريطانية مما لا يحمل الحكومة البريطانية أي مسؤولية[74]. وجاء الرد بهذه الصيغة لأن الحكومة البريطانية كانت تتفاوض مع الألمان حول تقسيم مناطق النفوذ في شرق أفريقيا، وحتى لا تتحمل أي مسؤولية بهذا الشأن وتكسب الوقت اللازم لسير مفاوضاتها مع الألمان. وبعد الاتفاق مع الألمان على تقسيم شرق أفريقيا في العام 1890، تفرغت الحكومة البريطانية للتفاوض مع الإيطاليين لتحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين في شرق أفريقيا، واستغلت الدور الذي قامت به الشركة البريطانية كوسيط للتفاوض بين سلطان زنجبار والحكومة الإيطالية لتفرض على الإيطاليين تعديلات طفيفة على الحدود بما يتناسب مع مصالحها، وانتهى الأمر بتوقيع اتفاقية تحديد الحدود بينهما في 24 آذار 1891؛ التي حددت الخط الفاصل بينهما في مجرى نهر الجوبا حتى خط 6° من خطوط العرض شمالاً ثم يسير مع هذا الخط غرباً حتى نقطة تقاطعه مع خط 35 من خطوط الطول شرقاً فيسير مع هذا الخط شمالاً حتى النيل الأزرق، بينما بقيت قسمايو ضمن منطقة النفوذ البريطانية[75].

وقد يثار تساؤل حول اندفاع الشركة البريطانية لمنافسة الألمان على ساحل شرق أفريقيا إلى الشمال من منطقة امتيازها المحددة بموجب اتفاقية العام 1886، بينما سلمت بكل سهولة موانئ البنادر للإيطاليين، وجواب ذلك نجده في المخاوف التي انتابت الشركة البريطانية من طموحات الألمان في شرق أفريقيا والتي امتدت للوصول من هذا الساحل حتى بحيرة فكتوريا والمديرية الاستوائية في السودان بينما كان باستطاعتها عن طريق الاتفاق مع الإيطاليين حصر النفوذ الإيطالي عند هذه الموانئ، ووقف التوسع الإيطالي جنوباً عند مصب نهر جوبا، وكانت تحاول الاحتفاظ بنفوذ السلطان على كل الساحل لتختفي وراءه في تحقيق أغراضها الاستغلالية للإقليم وهي السياسة التي أوصت بها وزارة الخارجية. ومن جهة أخرى كانت قدرة الشركة المالية لا تساعدها على هذا الامتداد والتوسع على طول الساحل شمالاً؛ لذلك فضلت وجود الطليان في هذه المنطقة على وجود الألمان الذي وضعوا في طريقها الكثير من العقبات.

---

[74] قاسم، *دولة البوسعيد في عُمان وشرق إفريقيا*. ص 321. يحيى، *التنافس الدولي في شرق إفريقية*. ص 250-253.

[75] McDermott, *British east Africa*. P100-102. playne, Gale. *east Africa (British)*. p32. يحيى، *التنافس الدولي في شرق إفريقية*، ص 272-273

رابعاً- نهاية دور الشركة وحلول الحكومة البريطانية محلها:

تعددت الأسباب التي أوصلت الشركة إلى حافة الإفلاس، وبالتالي نهاية دورها في شرق أفريقيا وحلول الحكومة البريطانية محلها، ويعود بعضها إلى بدايات نشأة الشركة والشروط المالية للامتياز، والمتغيرات والتطورات التي رافقت ذلك، بينما يعود البعض الآخر إلى الأعمال التي قامت بها الشركة والتي فاقت قدرتها المالية حتى وصلت إلى حافة الإفلاس، وجزء منها يعزوه مؤسسو الشركة إلى عدم تعاون الحكومة البريطانية معها وتقديم المساعدات اللازمة لها إسوة ببقية الشركات العاملة في القارة الأفريقية، فضلاً عن المتغيرات التي أضرت بالشركة بعد فرض الحماية البريطانية على زنجبار، وسنقوم هنا بتوضيح هذه الأسباب وتأثيرها على الشركة، وكذلك ردود الأفعال الحكومية البريطانية تجاهها.

والبداية كانت من الشروط المالية للامتياز التي نصت على أن تسدد الشركة للسلطان سنوياً كامل مبلغ الرسوم الجمركية من تجارة الاستيراد والتصدير للمناطق المشمولة بالامتياز، والتي تحددت بعد تمديد الامتياز حتى لاموا وجزر ماندا وباتا بـ 80.000 دولار (أي ما يعادل 170.000 روبية= 11.300 جنيه استرليني). وحصلت الشركة الألمانية على امتيازها في نفس الفترة الزمنية ولكنها حازت على مزايا جديدة نصت على حق الشركة في خصم مبلغ النفقات المتكبدة في تحصيل الرسوم الجمركية، وفرض عمولة قدرها 5% على صافي الإيرادات المدفوعة للسلطان، ورغم أن امتياز الشركة البريطانية ينص على أحقيتها بالمطالبة بكل المزايا المالية التي يمنحها السلطان في ظل ظروف مماثلة للشركات الأخرى، إلّا أنها حرمت من هذا الحق بسبب اندلاع الثورة على الساحل في منطقة النفوذ الألمانية وما خلفته من آثار كارثية على إيرادات سلطان زنجبار[76]، الأمر الذي ألزم الشركة بتحمل نفقات الإدارة، وتحصيل إيرادات السلطان الجمركية من رأس مالها الخاص، لاسيما في ظل عدم توفر عائدات تجارية إضافية يمكن للشركة أن تستمد منها دخلاً، في حين كانت الاستثمارات التي قامت بها الشركة تحتاج إلى عدة سنوات لتدخل طور الإنتاج، علاوة على ذلك كانت شرق إفريقيا بيئة غير مناسبة لازدهار الشركة التجارية الفوري؛ لافتقارها إلى مصادرة الثروة التي يمكن

[76] McDermott, *British east Africa*. P329-335.

الوصول إليها بسهولة، وهذا ما جعل الشركة تواجه شبح الإفلاس منذ السنوات الأولى لنشوئها، ويمكن أن نستدل بقول السيد سيسل رودس كبرهان على ذلك "**لا يمكنك أن تدير حصناً على زراعة البن. الذهب أو الماس يمكن أن يقوما بذلك . ولا شيء غير ذلك**"[77]؛ أي لا يمكن إنشاء إمبراطورية تجارية بناء على الموارد الزراعية فقط، وإنما الثروات الباطنة كالذهب والماس وحدها التي يمكنها القيام بذلك.

أيضاً كان من أساب انهيار الشركة خسارتها لإقليم الاستوائية الذي كانت السيطرة عليه من بين الأهداف الرئيسية للشركة التي عولت كثيراً على الاستفادة من تجارة هذا الإقليم لاسيما العاج، وخسارة المردود التجاري الكبير الذي كان من الممكن أن تحصله لو تم تحويل تجارة هذا الإقليم إلى إحدى موانئ شرق أفريقيا. كما عولت الشركة على نجاح رحلة ستانلي لإغاثة أمين باشا في زيادة الاكتتاب على أسهمها بين الجمهور البريطاني، وبالتالي زيادة رأس مالها، وأدى فشل ستانلي في تحقيق أهداف الشركة المرجوة، إلى الإقبال الضعيف على الاكتتاب الخاص بها الذي صدر في آب 1889؛ فمن بين 37500 سهم كانت قد عرضت للبيع بقيمة 20 جنيه إسترليني للسهم، لم يبع منها سوى 14795 سهماً أي بمعدل 40% من جملة الأسهم[78]، الأمر الذي حد من قدرة الشركة المالية.

وكان من بين الأسباب الرئيسية لانهيار الشركة وتسليم سلطاتها في النهاية للحكومة البريطانية اندفاعها في منافسة الألمان سواء على الساحل أو في الداخل الأفريقي، مما أدى إلى استنفاد رأس مالها، وإعاقتها عن الاهتمام بتطوير المناطق الساحلية وزيادة التجارة والإنتاج الزراعي في المناطق الساحلية قبل التورط في مشروعات تفوق قدراتها المالية.

كما يقع على عاتق الحكومة البريطانية بعض المسؤولية لوصول الشركة إلى ما وصلت إليه؛ لعدم تقديم الدعم اللازم لها وفق الوعود التي قدمتها عند تأسيسها، ولم تكتفي الحكومة بذلك بل وقفت عائقاً في وجه بعض التسهيلات التي كان من الممكن أن تنقذ الشركة من مصير الإفلاس لاسيما بعد إعلان الحماية البريطانية على زنجبار في العام 1890، وإنشاء إدارة بريطانية فيها في

[77] Stanley. H. and others (1898). *Africa its partition and its future*. Dodd, Mead and company. New York. p63.
[78] Munro, *maritime enterprise and empire sir William Mackinnon and his business network 1823-1893*. p432-436.

العام 1891. ومن ذلك سعي الشركة إلى إدخال تعديلات على عقد امتيازها مع سلطان زنجبار بقصد التخفيف من خسائرها المالية عن طريق استبدال الدفعة السنوية المستحقة للسلطان بدفع مبلغ مقطوع كما فعلت ألمانيا، إلّا أن سالزبوري رفض هذه الخطوة؛ حرصاً منه على ألا يكون إنقاذها على حساب إفلاس السلطان. ولم تكتفي الحكومة بذلك بل قامت في 22 حزيران 1892، بوضع كامل ممتلكات سلطان زنجبار بما فيها البر الرئيسي الخاضع لإدارة الشركة البريطانية داخل المنطقة الحرة التي نص عليها قانون برلين للعام 1885، مما أدى إلى إلحاق الضرر بالشركة، وخسرت نتيجة ذلك دخلها المالي من الرسوم الجمركية، وعندما انسحبت الشركة من بوغندا رفضت الحكومة السماح لها بتحصيل الرسوم على واردات أو صادرات ذلك البلد، على الرغم من أنها أجبرت الشركة على دفع كامل مبلغ الإيجار المتفق عليه لحكومة زنجبار دون خصم مبلغ الإيرادات التي حرمت منها على هذا النحو[79]. وجاء تردد الحكومة البريطانية في تقديم الدعم اللازم لمشروع سكة حديد بوغندا، ومن ثم استبدال مشروع الدعم بالمسح الأولي، والزام الشركة بدفع النفقات على أمل تعويضها لاحقاً؛ ليشكل السبب المباشر لقرار الشركة بتقليص نفقاتها إلى حد أقصى قدره 40 ألف جنيه سنوياً، وسحب قواتها من بوغندا مؤقتاً، وأعقب ذلك التأجيل الأول ثم الثاني للانسحاب حتى أواخر أبريل 1893، ومن ثم من قرار الحكومة البريطانية بقبول انسحاب الشركة وإرسال السير بورتال كمفوض من قبلها إلى بوغندا، والذي أنهى حكم الشركة فيها بإنزال علمها ورفع العلم البريطاني محله[80].

وكنتيجة للصعوبات المالية التي واجهتها الشركة، وفقدان الأمل الكامل بالدعم الحكومي بعد تسلم الحكومة الليبرالية الجديدة، ووفاة رئيسها السير ماكينون في 22 حزيران 1893، وإدانة تقرير بورتال لها بالفشل في مهمتها كممثلة للتاج البريطاني، وجدت الشركة نفسها مجبرة على الانسحاب من بقية شرق إفريقيا؛ لذلك عرضوا على الحكومة شراء الامتياز بما يعادل 300 ألف جنيه إسترليني، وتجاهلت وزارة الخارجية هذا العرض لأكثر من عام دون استجابة أو رفض، الأمر الذي دفع الشركة لسحب عرضها، وعرض قضيتها على عامة الناس، وظهرت استجابة واسعة النطاق مناهضة للحزب الليبرالي في طريقة تعامله مع الشركة

[79] McDermott, *British east Africa*. P335-341, 349.
[80] Gregory, *the foundation of British east Africa*. 200-206. Ashe, *chronicles of Uganda*. p393-397.

البريطانية في مجلس العموم، ومن جمعية مكافحة العبودية، وصحيفة التايمز، مما أجبر الحكومة على الدخول في مفاوضات مع الشركة استمرت لمدة ثلاثة شهور حتى تم الاتفاق على دفع 250 ألف جنيه إسترليني كتعويض للشركة، على أن يدفع سلطان زنجبار 200 ألف جنيه(من الأموال التي منحتها ألمانيا ثمناً للجزء الخاص بها من الساحل) وتدفع الحكومة البريطانية الـ 50 ألف المتبقية[81]. واستلمت الحكومة سلطات الشركة في الأول من تموز عام 1895 في حفل رسمي في ممباسة حضره إلى جانب القنصل العام السير أرثر هاردينج والجنرال لويد ماثيوز، ولاة السلطان ووجهاء العرب والسواحليين، ومسؤولي الشركة والمبشرين والتجار الأوروبيين والهنود، وأوضح فيه السيد هاردينج تولي الحكومة البريطانية كامل مسؤوليات الشركة فيما يتعلق بإدارة ما سيصبح محمية شرق أفريقيا البريطانية، وقرأ الجنرال لويد ماثيوز مرسوم السلطان حمد بن ثويني (1893–1896) الذي أكد على تسليم سلطات الشركة للمندوب السامي لمحمية شرق أفريقيا البريطانية السيد هاردينج، والذي سيتولى مهام الإدارة وتعيين الموظفين مع استمرار بقاء الساحل تحت سيادة السلطان، وبقاء الإسلام العقيدة الرئيسية، وحل جميع القضايا والمنازعات وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وعند انتهاء الاحتفال أديت التحية العسكرية لعلم السلطان الأحمر، وأنزل علم شركة شرق أفريقيا البريطانية من سارية المباني الحكومية وحل محله العلم البريطاني[82]. وبذلك أزيلت شركة شرق أفريقيا الإمبراطورية البريطانية من الوجود، وحل محلها محمية شرق أفريقيا البريطانية.

الخاتمة:

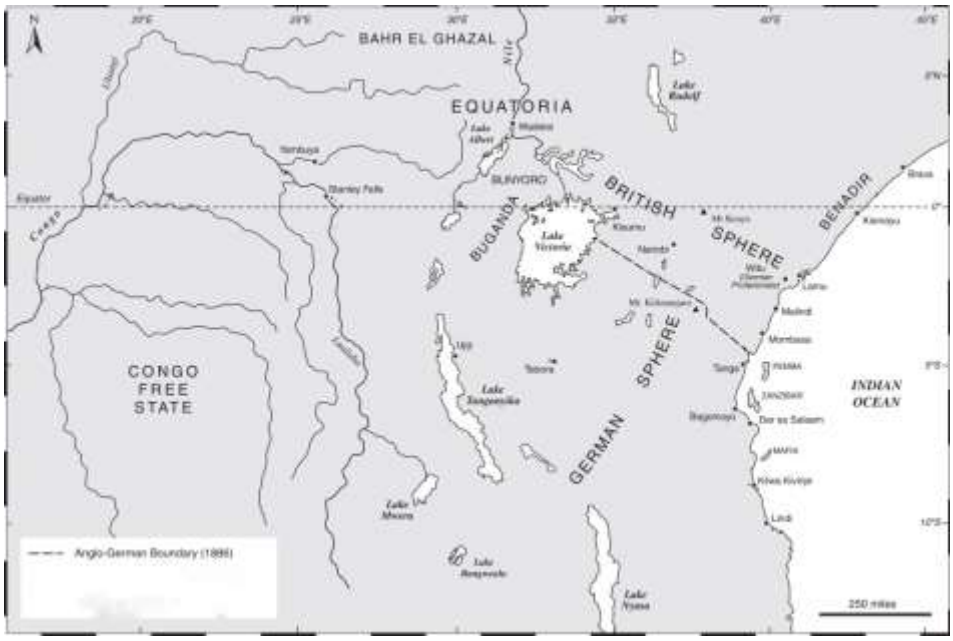
نستنتج مما تقدم أهمية الدور الذي قام به رأس المال الخاص الممثل برجال المال والأعمال الذين أسسوا الشركة الإمبراطورية البريطانية لشرق أفريقيا في عملية الاستعمار البريطاني لشرق أفريقيا، إذ كانوا حلقة من سلسلة الحلقات التي مهدت لهذا الأمر إلى جانب كل من الرحالة والمستكشفين والمبشرين ورجال البعثات العلمية. وكانت خلال فترة وجودها بين عامي 1888–1894 ممثلة للتاج البريطاني في المنطقة، وأداة من أدواته الاستعمارية، استغلتها الحكومة البريطانية في السيطرة وبسط النفوذ على شرق أفريقيا،

[81] Woulfin, Slaves, *Trains, and Missionaries*. p222-234. Woolf, *empire and commerce in Africa*. P300-302. McDermott, *British east Africa*. P296, 368-386.

[82] قاسم، *دولة البوسعيد في عمان وشرق إفريقيا*. ص345..Tucker, *eighteen years in Uganda and east Africa*. v2, p10

وخوض الصراع والتنافس نيابة عنها مع الدول الأوروبية الأخرى دون أن تتكلف بأي نفقات، وتفرغت بذلك للمسائل الأخرى المهمة في مناطق القارة المختلفة أو في غيرها من الأماكن. ورغم اختلاف الآراء حول نجاح أو فشل هذ الشركة في مهمتها واضطرارها في النهاية للتنازل عن امتيازها للحكومة البريطانية، لكونها فشلت في إدارة واستثمار مناطق امتيازها بالطريقة المثلى، وانشغلت بدلاً عن ذلك بمسائل التنافس والصراع على مناطق النفوذ حتى وصلت إلى حافة الإفلاس، إلّا أنها قدمت خدمة كبيرة للحكومة البريطانية فلولاها لما وصلت إليه المحمية البريطانية في شرق أفريقيا إلى الاتساع الذي أصبحت عليه، ولأحاط بها الألمان من جميع الجهات وحصروها في المنطقة الممتدة بين ميناء ممباسة وبحيرة فكتوريا، وهددوا مجال النفوذ البريطاني في مصر والسودان بالسيطرة على مملكة بوغندا التي تحتوي على منابع نهر النيل الذي يمثل شريان الحياة لمستعمرتها مصر، وحتى الوصول من ورائها إلى المديرية الاستوائية في السودان. كما تولت مسألة التفاوض مع الإيطاليين في نفس الوقت الذي كانت فيه الحكومة البريطانية تتفاوض مع الألمان على اقتسام شرق أفريقيا، واستخدمتها الحكومة البريطانية كأداة لتنفيذ سياساتها الدولية حتى أنهت مفاوضاتها مع الألمان ثم أكملت دور الشركة وحددت حدودها النهائية مع الايطاليين. ونجدها بذلك فشلت في جانب ونجحت في جوانب أخرى، وما كانت نهايتها إلّا كنتيجة لتغير الظروف المحيطة بها، وكذلك القائمين على الحكم في لندن ممن كرهوا منح مثل تلك الصلاحيات لرجال المال والأعمال الرأسماليين فوضعوا العقبات في طريقها، وعارضوا تقديم الدعم لها، وعملوا في النهاية على إنهاء دورها وحلول الحكومة البريطانية محلها.

الملحق رقم (1): خريطة توضح حدود منطقي النفوذ البريطانية والألمانية في شرق أفريقيا وفق معاهدة العام 1886، وإقليم ويتو المتنازع عليه بين الطرفين. Peers, *East Africa Tribal and Imperial Armies in Uganda, Kenya, Tanzania and Zanzibar, 1800 to 1900*. p371



هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع (References):

1 – بواهن، ألبير، وآخرون. (1990). *تاريخ أفريقيا العام، أفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية 1880–1935*. اليونسكو. باريس. م7. 897.

2– الحجي، محمد. (2024). مملكة بوغندا في عهد الكاباكا موتيسا الأول 1857–1884. *مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية*. 148(2): 194–226.

3– درويش، فوزي. (1990). *التقسيم الأوروبي لأفريقيا*. دار الفكر العربي. القاهرة. 279.

4– رياض، زاهر. (1965). *استعمار إفريقية*. الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة. 461.

5– الشيخ، رأفت. (1982). *أفريقيا في التاريخ المعاصر*. دار الثقافة للطباعة والنشر. القاهرة. 415.

6– الطائي، عبد الله. (2008). *تاريخ عمان السياسي*. ط:1. مكتبة الربيعان. الكويت. 261.

7– العيدروس، محمد. (د.ت). *السلطان سعيد والعلاقات العربية–الأفريقية*. ط:1. دار المتنبي. أبو ظبي. 103.

8– قاسم، جمال. (2000). *دولة البوسعيد في عُمان وشرق إفريقيا*. مركز زايد للتراث والتاريخ. العين. 470.

9– كامل، عبد العزيز. (1961). *قضية كينيا*. د.ط. دار القلم. القاهرة. 141.

10– محمد، محمد. (1965). *الشعوب والسلالات الأفريقية*. الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة. 357.

11– المغيري، سعيد. (2001). *جُهينة الأخبار في تاريخ زنجبار*. ط:4. وزارة التراث القومي والثقافة. مسقط. 589.

12– هول، ريتشارد. (199). *امبراطوريات الرياح الموسمية*. ط:1. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبو ظبي. 765.

13– ويدنر، دونالد. (د.ت). *تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء*. مكتبة الوعي العربي. القاهرة. 239.

14– يحيى، جلال. (1999). *تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر*. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية. 511.

15 – يحيى، جلال. (1959). *التنافس الدولي في شرق إفريقية*. ط:1. دار المعرفة. القاهرة. 288.

16- Ashe, R. (1894). *chronicles of Uganda*. Hodder and Stoughton. London. 480.

17- Brode, H. (1911). *British and German East Africa*. Longmans, Green & co. New York.173.

18- Cambridge University. (1911). *The Encyclopedia Britannica*. 11ed. New York. v16. 992.

19- Gjersø, J. (2015). The Scramble for East Africa British Motives Reconsidered 1884 95, *The Journal of Imperial and Commonwealth History,* V. 43, N. 5. pp. 831–860.

20- Gregory, J. (1901). *The foundation of British east Africa*, Horace Marshall& Son temple house. 271.

21- Hinsley. F. (1962). *The new Cambridge modern history*. Cambridge University Press. London. v11. 693.

22-Hodge, C. (2008). *Encyclopedia of the Age of Imperialism 1800–1914*. Greenwood Press. London.874.

23- Johnston, H. (1910). *A history and description of the British empire in Africa*. National Society's Depository. London. 429.

24- Jones, B. (2013). *Dictionary of World Biography*. Australian National University. Canberra.918.

25- Lugard, E. (1893). *The Rise of Our East African Empire*. William Blackwood and sons. Edinburgh and London, v1:563, v2:682.

26- Mackenzie, J. (2005). *The Partition of Africa 1880–1900*. Taylor & Francis e-Library. *New York*. 43.

27- Maxon, R. (2009). *East Africa an Introductory History*.3ed. West Virginia University Press, 328.

28- Maxon, R, Ofcansky, T. (2000). *Historical Dictionary of Kenya*. 2ed. The scarecrow press. London.448.

29- McDermott, P. (1895). *British east Africa or IBEA*, Chapman and Hall, ld. London. 632.

30- Middleton, J. (2002). *Africa an encyclopedia for student.* Charles Scribner's Sons. New York. v1, 256.

31- Munro, J. (2003). *Maritime enterprise and empire sir William Mackinnon and his business network 1823-1893*. 1ed. The Boydell Press. 525.

32- Nelson, H. (1984). *Kenya a country study*. Foreign Area Studies American University. 335.

33- Peers, C. (2003). *East Africa Tribal and Imperial Armies in Uganda, Kenya, Tanzania and Zanzibar, 1800 to 1900*. Foundry Books. Nottingham. 423.

34- Pirouet, L. (1995). *Historical dictionary of Uganda*. The Scarecrow Press, Inc. London. 534.

35- playne, S., Gale, F. (1908-9). *East Africa (British) Its History, People, Commerce, Industries, and Resources*. The foreign and colonial compiling and publishing co. 443.

36- Roscoe, J. (1921). *Twenty-five years in east Africa*. Cambridge University press. London. 288.

37- Stanley. H. others (1898). *Africa its partition and its future*. Dodd, Mead and company. New York. 263.

38- Sundkler, B., Steed, C. (2004). *a history of the church in Africa*, Cambridge University Press, 1232.

39- Tucker, A. (1908). *eighteen years in Uganda and east Africa*. Edward Arnold. London. v1:359. v2: 388.

40- Woolf, L. (1920). *Empire and commerce in Africa*. The labour research department and by George Allen and Unwin. London. 374.

41- Woulfin, D. (2011). *Slaves, Trains, and Missionaries: British Moral Imperialism and the Development of Precolonial East Africa, 1873-1901*. Doctorate of Philosophy. History**.** Stony Brook University. 294.